

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٩٢

الخميس، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين/السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين السيدة بيرسيغال
	الأردن الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا السيدة كينغ
	تشاد السيد علي أدوم
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد غاسانا
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد لي يونغ شينغ
	فرنسا السيد لاميك
	لكسمبرغ السيد مايس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد مكيل
	نيجيريا السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1442100 (A)



المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم روندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لروندا (S/2014/343)

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2014/350)

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2014/351).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم روندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لروندا (S/2014/343)

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2014/350)

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2014/351)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا للاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للاشتراك في هذه الجلسة: القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ القاضي فاغن يونس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لروندا؛ السيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ السيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لروندا والمدعي العام للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2014/343 و S/2014/351، وتتضمنان تقرير المحكمة الجنائية الدولية لروندا وتقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على التوالي.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2014/350، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أمثل أمام مجلس الأمن مرة أخرى بصفتي، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وخلال ملاحظاتي اليوم، سأتوخى عدم تكرار مضمون التقريرين المكتوبين لهاتين المؤسستين، بيد أنني سأسلط الضوء على عدد قليل من القضايا الرئيسية الواردة فيهما.

بجاجة لأن أذكر للأعضاء أن الرؤى المتباينة التي تشكل تصورات المراقبين لدور المحاكم الجنائية الدولية تؤثر على نحو متفاوت على فهمهم لعمل تلك المحاكم وإنجازاتها وإخفاقاتها على حد سواء.

ومع ذلك، وأيا يكن تباين التصورات والتوقعات فيما يتعلق بما ينبغي أن تحققه المحاكم على غرار المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، فما زلت أرى أن الجميع يتفقون على أن ولايتنا - بوصفنا المحكمة - تتمثل في تطبيق القانون على الوقائع بطريقة محايدة، وبالتالي كفالة المحاكمة العادلة للمتهمين بارتكاب الفظائع الجنائية على أساس فردي، فضلا عن عدالة إجراءات الاستئناف المتعلقة بهم. وأرى أن الجميع متفقون أيضا على أن إنشاء المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا منذ أكثر من عقدين من الزمان قد أثبت الالتزام العميق من جانب المجلس - باسم المجتمع الدولي - بكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والصارخة للقانون الإنساني الدولي على نطاق واسع من خلال الإجراءات والمداولات التي تنم عن احترام راسخ للعدالة ومراعاة الأصول القانونية على نحو يبيّن في الأساس الالتزام بسيادة القانون.

وينبغي عدم التقليل من أهمية الإعراب عن هذا الالتزام. وإثما حقيقة مريرة أن مجرد وجود القانون لا يسعه وقف جميع الأعمال الوحشية أو الصراعات. فالقتل والاعتصاب والسرقة وتدمير الممتلكات، إنما هي أفعال جارية منذ الأزل، وللأسف فهي ما تزال مستمرة إلى اليوم. بيد أي أشير إلى أنه لا يزال يسعنا التعبير عن قيمنا المشتركة والإفصاح عن التزاماتنا الأخلاقية بواسطة القانون وعبر احترامنا لسيادة القانون. ونستطيع عبر القانون واحترام سيادته أن نؤكد توقعاتنا لنوع العالم الذي نود العيش فيه.

وقبل أكثر من ٢٠ عاما، أكد المجلس بالإجماع على أهمية ضمان المساءلة واحترام سيادة القانون عند إنشائه المحكمة

ولكن، قبل أن أفعل ذلك، أود أن أهنئ السفير فيتالي تشوركن، ممثل الاتحاد الروسي، على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن.

وللإتحاد الروسي، بصفته عضوا دائما في مجلس الأمن، دور حاسم ومستمر ليضطلع به فيما يتعلق بمسائل العدالة الجنائية الدولية. وأود أن أتقدم بأحر التمنيات للاتحاد الروسي على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر.

وأود أن أشدد على تقديري لجهود وتفاني أعضاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وأن أعرب عن ترحيبي الحار بشيلي، والسفير كريستيان باروس ميليت، لتولي دورهما القيادي الجديد في إطار الفريق العامل. ختاماً، أود أن أنوه بالمساعدة والدعم المستمرين اللذين يقدمهما مكتب المستشار القانوني، بل المستشار القانوني نفسه، إلى المحكمة الجنائية الدولية وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وأعرب عن أعمق مشاعر الامتنان إلى جميع المعنيين.

وما فتئت المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا منذ أن أنشأها مجلس الأمن محل توقعات طموحة ومتنوعة. وبالنسبة لبعض المراقبين، فإن المحكمة ما تزال تعتبر الوسيلة التي تتيح للشهود وضحايا الجرائم المروعة الفرصة للاستماع إليهم وإعطائهم الشعور بالعدالة. وبالنسبة للآخرين، فإن أحكام المحكمة إلى جانب الحجم الاستثنائي للأدلة المقدّمة في سياق مداولاتها بشكل أعم، توفر حيزاً لفهم الأحداث المأساوية التي دمرت الأسر والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء منطقة يوغوسلافيا السابقة في عقد التسعينات من القرن الماضي. ويرى بعض المراقبين والمعلقين أيضا أن تحقيق السلام والمصالحة في تلك المنطقة المتضررة يشكل جزءاً أساسياً من مهمة المحكمة.

ولست بحاجة إلى تذكير أعضاء المجلس بأن تلك الآمال والمثل العليا للعدالة الدولية قد تباين فيما بينها في كثير من الأحيان، إن لم تكن في حالة تناقض مباشر أحيانا. ولست

أيضا اعتماد الآلية على الدعم الذي تقدمانه إليها على نحو مطرد. لكن ومع ذلك، سيواصل رؤساء الآلية وموظفوها العمل عن كثب مع نظرائهم في كلتا المحكمتين بهدف كفالة الانتقال السلس للمهام والخدمات المتبقية إلى الآلية.

وسأكون مقصرا بالمثل إن لم أشدد على أهمية استمرار الدعم والتعاون من قبل الدول الأعضاء للوفاء بولاية الآلية. ويعزى ذلك إلى أن الآلية تعتمد على دعم الدول لإنفاذ الأحكام الصادرة عن المحكمتين وعن الآلية نفسها. وتواصل الآلية السعي الدؤوب إلى إنشاء اتفاقات إنفاذ ثنائية مع الدول. ويكتسي تعاون الدول أهمية بالغة أيضا، وخصوصا حين يتعلق الأمر بإلقاء القبض على المتهمين الفارين المتبقين.

وحيث أنشأ المجلس الآلية في عام ٢٠١٠، جرى حث الدول كافة على تكثيف التعاون وتقديم كل المساعدات اللازمة لبلوغ هدف القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم. وقبل بضعة أشهر فحسب حدد المجلس مناشدته تلك عبر القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) الذي دعا جميع الدول إلى التعاون في اعتقال ومحاكمة الهاربين التسعة المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وما تزال ثلاث قضايا من بينها لدى الآلية. ومن الضروري التعاون على هذا النحو، بغية تجسيد التزام المجتمع الدولي بضمان المساءلة. وأود أن أنتقل الآن إلى مناقشة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بوصفها أول محكمة مخصصة أنشأها المجلس ومؤسسة رائدة، هي الآن بصدد إنجاز العدد القليل من القضايا المعروضة أمامها.

أما بالنسبة إلى المحاكمات المتبقية للمحكمة، أي المحاكمات الثلاث - المتعلقة بالمتهمين الذين اعتقلوا في مرحلة متأخرة وهم السادة هاديتش و كاراديتش وملاديتش - فهي متواصلة ومتماشية مع التوقعات السابقة لإصدار الأحكام، على الرغم من أن جميع المحاكمات الثلاث من المتوقع أن

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي عام ٢٠١٠ حدد المجلس التزامه بهذه المبادئ عن طريق إنشاء الآلية. وفي الأشهر الستة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة أمام المجلس (انظر S/PV.7073)، واصل رؤساء وموظفو الآلية تنفيذ الولاية الموكلة إليها بما يقتضي ذلك من عناية والتزام. وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في تقريرتي الخطي (S/2014/351، المرفق ١)، فإن الآلية تقدم خدمات حيوية إلى الفئات الضعيفة من الضحايا والشهود، وتشرف على إنفاذ الأحكام عبر قارتين، فضلا عن الاستجابة لطائفة واسعة من طلبات المساعدة المقدمة من الولايات القضائية الوطنية، من بين مهام أخرى.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت الآلية بقدر كبير من العمل القضائي الشامل لجميع المهام، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالإدلاء بشهادات كاذبة وطلبات إعادة النظر في تدابير حماية الشهود وتباينها. ومن المتوقع أن تعقد الآلية أول جلسة سماع لاستئناف الأحكام قريبا، في حين يتوقع إصدار الحكم في القضية المعروضة عليها قبل نهاية العام. وما يزال قسم المحفوظات التابع للآلية أيضا يواصل العمل بشكل وثيق مع موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بشأن إعداد ونقل السجلات إلى عهدة الآلية، في حين يستمر إحراز تقدم في تشييد المباني الدائمة للآلية في أروشا. وأعرب أنا وزملائي عن امتناننا العميق لحكومة جمهورية تزانبا المتحدة على تعاونها المستمر والممتاز فيما يتصل بالأعمال التحضيرية للمباني الجديدة هذه.

لقد أدى عزم ومواهب موظفي الآلية الممتازين الآتين من أكثر من ٤٥ دولة مختلفة دورا مفيدا للغاية في جعل ذلك ممكنا. ومع ذلك، سأكون مقصرا إن لم أنوه - مع الشعور بالامتنان - إلى الدعم الهائل الذي تتلقاه الآلية من زملائنا المخلصين في كلتا المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ومع إنجاز هاتين المحكمتين لأعمالهما وتقليص حجم عمليتهما، ينخفض

كهذا ينبغي ألا تنتقص من تقديرنا للدور الرائد الذي تقوم به المحكمة، والمساهمات القيّمة التي تقدمها العدالة الجنائية الدولية بصورة أعم.

وكفالة المساءلة عن أسوأ الجرائم واحترام سيادة القانون ليست كفالة سهلة في بعض الأحيان، ومن المؤكد أنها ليست من دون تكلفة. إنما هي كفالة ضرورية. وبغية توفير الحماية للرجال، والنساء، والأطفال، وبغية الحفاظ على قيمنا المشتركة، لا يمكن التخلي عن الالتزامات التي قطعها هذا المجلس قبل أكثر من عقدين من الزمن، وتجددت في عام ٢٠١٠ ومرة أخرى في هذا العام بالذات. ولأن هذه الالتزامات لا يمكن التخلي عنها، فقد تم إنشاء الآلية، وتعكف المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على العمل بجد وعناية للانتهاء من بضع قضايا أخيرة قبل أن تغلق أبوابها، وتختتم بنجاح العمل الممتاز الذي تقوم به كلتا المؤسستين والذي يظل ذا أهمية بالغة.

إنني ممتن عميق الامتنان، كما في أي وقت مضى، لأعضاء هذا المجلس وللمجتمع الدولي على دعمهم المتواصل، فيما يعمل زملائي والموظفون المتفانون في كل من المحكمة الجنائية الدولية والآلية على تنفيذ الولايات التي عهدتم بها إلينا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي يونس.

القاضي يونس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم خالص التهاني لممثل الاتحاد الروسي الذي يترأس مجلس الأمن في حزيران/يونيه. كما أود أن أشكر وأهنئ ممثل شيلي على الاضطلاع بدور رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. إنني أتمنى لكليهما النجاح في أعمالهما. كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لأجدد شكري

تستمر إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر، حسبما أبلغت المجلس سابقا. والقضية الرابعة والأخيرة التي ما زالت قيد المحاكمة - وهي قضية السيد سيسلاي - فهي تشكل حالة فريدة، مثلما جرى توضيحه في تقرير الخطي.

ومنذ أن حضرت آخر مرة أمام المجلس، صدرت أحكام بشأن قضيتين مستأنفتين، ومن المتوقع صدور أحكام أخرى تتعلق بقضيتين أخريين بحلول نهاية هذا العام. وكما جرى إبلاغ المجلس سابقا، من المتوقع حاليا أنه على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها المحكمة، من الصعوبة بمكان أن تكمل قضايا الاستئناف الثلاث المتبقية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، والجدول الزمني المتوقع لإحدى تلك القضايا قد تعرّض لانتكاسة. وترد تفاصيل بشأن جميع هذه الأمور وغيرها من الاستكاملات العائدة للمحكمة في تقرير الخطي.

وبينما يتقدم عمل المحكمة القضائي، تواصل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التحرك في اتجاه إغلاق أبوابها، وهي تتخذ خطوات فعالة لتقليص عملياتها. ومجموعة متنوعة من العوامل، الكثير منها خارج نطاق عملية إدارة القضايا، لا تزال تشكل تحديات لنا فيما نسعى جاهدين للحفاظ على مواعيد إصدار الأحكام المحددة مسبقا. وبوسعي أن أؤكد للمجلس، مع ذلك، أن القضاة وموظفي المحكمة ملتزمين يبذلون كل جهد ممكن لكفالة الانتهاء من القضايا التسع المتبقية للمحكمة على نحو عاجل، مع إيلاء الاحترام لجميع الضمانات الإجرائية اللازمة.

إن المحاكم الدولية لا يسعها بمفردها أن تحل الصراعات التاريخية التي طال أمدها. والواقع أن هذه المحاكم يجب أن تكون جزءا من مجموعة تدابير العدالة الانتقالية، بما في ذلك الجهود المجتمعية التي تبذل على نطاق أوسع، والتي يتصدرها قادة المجتمع، مع التركيز على التاريخ، والذاكرة، والمسؤولية، واحترام سيادة القانون. بيد أن الحاجة إلى نهج أوسع نطاقا

الأولية بالطعون، وأعمال المقاضاة الكثيرة والمعقدة التي تسبق الاستئناف. وما زلت على اتصال مع القاضي الذي يترأس قضية بوتاري الاستئنافية، ويسعدني أن أبلغكم بأن تخصيص المزيد من الموارد لهذه القضية قد ساعد على منع تأخيرات إضافية كان يمكن أن تحدث نظرا لاستمرار كثرة أعمال التقاضي السابقة للاستئناف. ونواصل أمين سجل المحكمة وأنا العمل بشكل وثيق مع القاضي الذي يترأس قضية بوتاري، في محاولة لكفالة أن يتم إصدار الحكم بشأن قضيتنا الأخيرة هذه دون أي مزيد من التأخير.

وأشعر من واجبي في هذا الوقت أن أسترعي انتباه المجلس، كما فعلت في الماضي، إلى العمل الدؤوب والتفاني من جانب قضاة الاستئناف وموظفي الدعم التابعين لدائرة الاستئناف، الذين عملوا مرة أخرى خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير على الوفاء بالمواعيد النهائية الضيقة جدا، بغية كفالة أن يظل عمل المحكمة ضمن المواعيد المحددة. وكما يدرك المجلس جيدا، مع ذلك، فإن المحكمة هي أكثر من مجرد مكوثها القضائي، لذا سأكون مقصرا إذا لم أشكر أيضا جميع الموظفين الحاليين والسابقين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين هم من خارج الأفرقة القضائية. إن مساهماتهم في تحقيق العدالة الدولية ساعدتنا على التوصل إلى المرحلة التي نحن فيها اليوم، وسوف لن ننساها في الأجل القريب. وفيما نتطلع إلى العمل الذي قمنا به على مدى السنوات العشرين الماضية تقريبا، يتضح أن موظفي المحكمة، والبعض منهم أخصّوها بالكثير من حياتهم العملية، يمثلون جزءا هاما من تراث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وما ستخلّفه للأجيال المقبلة.

أنتقل الآن إلى مسألة نقل الأشخاص الذين برّئت ساحتهم والأشخاص المدانين الذين ما زالوا يقيمون في أروشا. ألاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد عدد الأشخاص الذين برّئت ساحتهم من سبعة إلى تسعة، بعد تبرئة اثنين من

لمكتب المستشار القانوني على عمله المتواصل طوال الأشهر الستة الماضية كمحاور قدير ومحاميد تماما بين المحكمتين ومجلس الأمن.

من دواعي الشرف الكبير دائما مخاطبة أعضاء المجلس وتزويدهم بالمعلومات المستكملة بشأن التقدم المحرز نحو إنجاز أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأود أن أعرب عن امتنان أعضاء هذه المحكمة كافة لجميع الحكومات الممثلة في المجلس على دعمها المتواصل، فيما نقترّب من إنهاء عقدين من العمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة.

إنني سعيد للإبلاغ بأن عبء العمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة، والذي ينحصر منذ مدة في دائرة الاستئناف، ما زال يجري وفقا للجدول الزمني المحدد منذ تقرير الأخير (S/2013/663) الذي قدّمته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. فقد أصدرت دائرة الاستئناف حكمتين بشأن أربعة أشخاص، واستمعت إلى طعون تتعلق بثلاث قضايا ذات صلة بأربعة أشخاص خلال الأشهر الستة منذ تقديم التقرير الأخير. وتمّ الآن الانتهاء من إجراءات الاستئناف بشأن خمسين شخصا، ومن المتوقع أن تصدر دائرة الاستئناف في حزيران/يونيه حكمتها المتعلقة بالمتهم الوحيد المتبقي من محاكمة ندينديليمانا وآخرين، القضية (العسكرية الثانية)، في حين أن ثلاثة أحكام استئنافية أخرى تتعلق بأربعة أشخاص من المتوقع أن تصدر في أيلول/سبتمبر. ومن شأن ذلك ألاّ يترك سوى محاكمة ندينديليمانا وآخرين، قضية (بوتاري) بشأن ستة أشخاص، حيث لا يزال من المقرر الاستماع إلى الطعون قبل نهاية عام ٢٠١٤، مع عدم توقّع صدور الأحكام قبل نهاية تموز/يوليه ٢٠١٥.

وكما ذكرت سابقا، يُظهر توقّع صدور حكم الاستئناف بشأن قضية بوتاري تأخيرا في الجدول الزمني، نظرا لحقيقة أن نطاق الطعون في هذه القضية قد اتسع منذ الإخطارات

عبر تبرُّع سخي من حكومة فنلندا لإجراء دراسة تقييمية حول كيفية المضيّ قدماً بمسألة تعويضات الضحايا، عقب طلب من روابط الضحايا ومناقشات أولية بين مكنتي والمنظمة الدولية للهجرة، أوضحتها في تقريره الأخير إلى المجلس (S/2013/460). وفي شباط/فبراير، عقدت المنظمة الدولية للهجرة ومكنتي اجتماعات أولية واعدة جدا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في رواندا، بما يشمل الحكومة الرواندية، وروابط الضحايا والناجين والمجتمع المدني. ومن المتوقع أن يبدأ قريباً المزيد من المشاورات والتحضيرات للمرحلة المقبلة من المشروع، عقب إبرام مذكرة تفاهم رسمية بين المنظمة الدولية للهجرة والحكومة الرواندية في الأسبوع الماضي.

وسأوفي المجلس الآن باستعراض عام للتقدم الذي تمّ إحرازه في ما يتعلق بالانتقال إلى الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وإدارة رصد جميع قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المُحالَة إلى الولايات القضائية الوطنية، أصبحت مسؤولية الآلية كلياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لكنّ موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يواصلون مساعدة الآلية بوصفهم مراقبين مؤقتين، بانتظار إنجاز ترتيبات الآلية مع منظمة أو هيئة دولية لمراقبة جميع القضايا المُحالَة.

وعملاً بالمادة ٢٧ من نظام روما الأساسي، فإنّ الآلية مسؤولة عن تنظيم المحفوظات لكلتا المحكمتين. والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تواصل العمل بالتعاون الوثيق مع الآلية لضمان إعداد السجلات على نحو ييسر التنظيم الفعّال من جانب الآلية بعد الانتقال. وتسرّي الإفادة بأنّه اعتباراً من ٥ أيار/مايو، نقلت المحكمة إلى الآلية ما مجموعه نحو ٦٣٠ متراً طولياً من السجلات التي قيمة استبقائها طويلة الأمد أو دائمة، من مجموع قدره ٦٢١ ٢ متراً طولياً من السجلات الجاري تقييمها لنقلها بحلول نهاية ولاية المحكمة الجنائية الدولية

الأشخاص في قضية ندينديليمانا وآخرين خلال شباط/فبراير، وارتفع عدد الأشخاص المدانين الذين أطلق سراحهم من اثنين إلى ثلاثة، عقب الإفراج عن البريء ساغاهوتو بعد أن قدمنا تقريرنا الخطي (انظر S/2014/343) في ٥ أيار/مايو. لقد أطلق سراح السيد ساغاهوتو بعد أن أقدمت دائرة الاستئناف على تخفيض مدة عقوبته في شباط/فبراير، وكان مؤهلاً ليُنظر في الإفراج المبكر عنه، حيث ناله في ٩ أيار/مايو.

لقد استرعى انتباه المجلس في مناسبات عديدة إلى مسألة نقل الأفراد الـ ١٢ المقيمين حالياً في أروشا، وهي مسألة ما فتئتُ أعتقد أنها تشكل تحدياً جدياً لمصادقية إنفاذ العدالة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة التي تدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في جهودها لعملية النقل، فقد ثبت إخفاق جميع المحاولات المبذولة من المحكمة لنقل الأفراد الباقين.

ومنذ التقرير الأخير المقدم إلى المجلس (S/2013/460)، وانسجماً مع إطار الخطة الاستراتيجية التي قُدمت في السنة الماضية إلى الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، اجتمعنا، مسجّل المحكمة وأنا، مع ممثلين من البلدان الأوروبية، وزار المسجّل أيضاً بلداناً في أفريقيا، وأجرى مناقشات مع المجموعة الأفريقية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، لعرض فكرة نقل واحد أو أكثر من الأشخاص المبرّئين أو المُفرج عنهم. ومن المؤسف أنه مع مرور المزيد من الوقت بدون نتائج إيجابية، يصبح نقل هؤلاء الأفراد قبل إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أقلّ ترجيحاً، ويتعيّن بالتالي على المحكمة أن تطلب مجدداً المساعدة من مجلس الأمن لإيجاد حلّ مستدام للمسألة.

وفيما يلي، سأوفي هذا المجلس بآخر المعلومات عن التقدم بشأن مسألة التعويضات لضحايا الإبادة الجماعية. ويسرّي أن أعلن أنّ المنظمة الدولية للهجرة قد ضمنت التمويل

لا الحصر. وتطوير النظام القضائي لروندا، بما يشمل مسألة أولئك الذين شاركوا في الفظائع في عام ١٩٩٤، يبقى جزءاً أساسياً من عملية السلام والمصالحة في روندا، ولا يمكن أن يكون هناك أي شك بأن المحكمة الجنائية الدولية لروندا قد اضطلعت بدور هام بصفها آلية مساءلة.

وإنه للدليل على تفاني روندا في المسائلة، أنها تقوم حالياً بعملية محاكمة قضيتين أحالتهما إليها المحكمة الجنائية الدولية لروندا، وأنها تولت المسؤولية عن ستة من الفارين المتبقيين، بينما توشك ولاية المحكمة على الانتهاء. وفيما تواصل روندا وبلدان أخرى العمل على مساءلة أولئك المسؤولين عن الجرائم الدولية، فمن الواضح أن الإرث الفقهي القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لروندا سيبقى حياً حتى "تودع" الإبادة الجماعية التاريخ دفعة واحدة وإلى الأبد"، بحسب قول الأمين العام بان كي - مون في صياغة ملاتمة. وقد ألقى رسالة الأمين العام (SG/SM/15753) بونغاني ماجولا، مسجل المحكمة الجنائية الدولية لروندا، في أروشا، في الاحتفال التذكاري في ١٠ نيسان/أبريل.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فمن المهم أيضاً أن نذكر أن ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ سيصادف مرور ٢٠ عاماً على رؤية المجلس أنه من الملأتم، بناء على طلب أولي من روندا، إنشاء محكمة دولية. ونأمل أن يغتنم المجتمع الدولي المناسبة فرصة للتنبؤ بإنجازات روندا، فضلاً عن تعلم المزيد من الدروس المستفادة مما كان مجرد تجربة في العدالة الدولية في عام ١٩٩٤. وقد واجهت التجربة العظيمة بعض التنوع على مرّ السنين، لكنها أثبتت أيضاً أنها جزء أساسي من القضاء بعد انتهاء النزاع. وإننا نخطط لاستدكار جميع إنجازات المحكمة وتحدياتها عبر سلسلة من الأحداث الدولية المحيطة بالذكرى السنوية ليوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل بصدق من المجتمع الدولي أن يشارك في هذه الجهود ويدعمها بشكل كامل.

لروندا. وبعد قدر كبير من العمل المنجز بشأن تقييم السجلات في الأشهر الستة الماضية، ستكون هناك سجلات إضافية جاهزة للنقل إلى الآلية خلال الأشهر المقبلة. أمّا السجلات التي لا تزال قيد الاستخدام الفعلي، بما فيها تلك المتعلقة بقضية بوتاري، فستبقى مسؤولية المحكمة الجنائية الدولية لروندا، ولن تُنقل إلاّ حين تصبح غير مستخدمة. ويبقى لدى المحكمة الأمل بأن يُستكمل تحضير ونقل سجلاتها قبل إغلاقها.

وسأختتم كلمتي باستدكار أن روندا ماضية منذ نيسان/أبريل في إحياء وتكريم الذكرى السنوية العشرين لضحايا الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤. وقد كانت الأغلبية الساحقة من ضحايا الفظائع آنذاك من التوتسي، الذين ذكرت المحكمة الجنائية الدولية لروندا حقيقة معروفة لدى الجميع دون جدال، مفادها أن إبادة جماعية قد ارتكبت بحقهم. وكان هناك أيضاً التوا، والهوتو المعتدلون وآخرون عارضوا حملة الإبادة الجماعية، وقد عانوا جميعاً المصير المأساوي ذاته شأن أشقائهم وشقيقاتهم التوتسي. لقد بذلت فعلاً جهود مناسبة جدا لتكريم ضحايا الإبادة الجماعية، ويجري التخطيط للمزيد منها لمواصلة إحياء ذكرى جميع ضحاياها.

وفي نيسان/أبريل، شارك ممثلون للمحكمة الجنائية الدولية لروندا، بينهم أنا والمدعي العام والمسجل، في مناسبات احتفالية في كيغالي، أروشا ودار السلام. وقد ذكرت تلك المناسبات العالم على نحو ملائم جدا بتلك الأيام الـ ١٠٠ الحالكة التي أزهدت أرواح أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، وبمناعة بلد يشكل تصميمه على إعادة بناء مجتمع، بعد دمار يفوق الوصف، إنجازاً تاريخياً لن يُنسى في وقت قصير.

وإنجازات روندا في السنوات الـ ٢٠ الماضية مثيرة للإعجاب تماماً، بما يشمل إنشاء حكومة مستقرة وفعالة، يمكن رؤية التزامها بالمصالحة الوطنية وتوطيد سيادة القانون في جهودها الدؤوبة لإعادة بناء نظامها القضائي على سبيل المثال

أقامت أحكام الاستئناف التي صدرت في وقت سابق من هذا العام في قضية شايونفيتش وآخرون وفي قضية دورديفيتش، سوابق قانونية إضافية ذات أهمية كبيرة وبعيدة الأثر بالنسبة للمحكمة والقانون الجنائي الدولي. أولاً، وفي كلتا القضيتين، عملت دائرة الاستئناف على تصويب الأخطاء على مستوى المحاكمة التي أدت إلى نهج تقييدية من دون مبرر لتقييمها إذا كان بوسع المتهم التنبؤ بجرائم العنف الجنسي. إن دائرة الاستئناف بتصويبها لتلك الأخطاء عززت الأسس اللازمة لمساءلة كبار المسؤولين عن جرائم العنف الجنسي في خضم حملة إجرامية عنيفة. وثانياً، في قضية شايونفيتش وآخرون، أكدت دائرة الاستئناف أن اتباعها اتجاه معين ليس متطلباً للمساعدة في الجريمة والتحريض عليها، مما يجعل الاجتهاد القضائي للمحكمة متماشياً مع القانون الدولي العرفي.

يسرني إبلاغكم بأن التعاون اليومي مستمر بسلاسة بين مكنتي وبلدان يوغوسلافيا السابقة. فقد استجابت صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، كما طُلب منها، إلى طلباتنا بشأن المساعدة، ويسرت بشكل عام عملنا في المحاكمات والاستئنافات المتبقية. نهب بالسلطات الوطنية الإبقاء على هذا التعاون الجيد طوال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل وما بعده. ويسرني أيضاً أن ألاحظ أنه أبرمت بروتوكولات إضافية للتعاون فيما بين بلدان يوغوسلافيا السابقة في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب، ويجري تبادل المعلومات فيما بينها. من الواضح أنه طرأ تحسن، ونشجع السلطات الوطنية على ترجمة النوايا الحسنة المتضمنة في البروتوكولات إلى أعمال أكثر وضوحاً.

عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، تبدو الصورة قائمة للأسف. كما ذكرت طيلة الفترات الأربع، لم يُحرز تقدم يُذكر صوب الانتهاء من قضايا الفئة الثانية المتبقية، وآخرها نقل مكنتي إلى لبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩. ولم تصدر سوى لائحة

لقد كان شرفاً متميزاً لي أن أحاطب المجلس مجدداً، وبالنيابة عن المحكمة، أودّ الإعراب عن امتناننا للدعم الذي أظهرته لنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طوال العقد الماضيين. والمساعدة المتواصلة من الدول الأعضاء أساسية للجهود التي نبذلها لضمان أن تتمكن المحكمة من إغلاق أبوابها مع إتمام ولايتها والحفاظ على إرثها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر القاضي يونس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتز.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن تقدّمنا نحو إتمام ولايتنا.

كما كان متوقفاً في خطابي الذي أدليت به في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7073)، فقد انتهى الادعاء العام في هذه الفترة المشمولة بالتقرير من تقديم الأدلة في جميع المحاكمات المتبقية. وقد دخلنا الآن حقاً المرحلة النهائية من عملنا. اختتم الدفاع المرافعة في قضية كرادزيتش، وتعمل الأطراف حالياً على إعداد هذه الموجزات النهائية للمحاكمات والانتهاج من المرافعات الختامية في أواخر شهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، على التوالي. بعد احتتام مرافعة الادعاء العام في قضيتي ملاديتش وهادزيتش، رفضت الدوائر الابتدائية التماسات الدفاع بالبراءة. نتيجة لذلك، بدأت هيئة الدفاع عن ملاديتش قبل أسبوعين بتقديم الأدلة. ومن المقرر هيئة الدفاع في قضية هادزيتش أن تبدأ عملها في ٣ تموز/يوليه. ولا يزال الحكم الذي أصدرته الدائرة الابتدائية في قضية شيبيلي معلقاً.

شعبة الاستئناف التابعة لمكتب المدعي العام منهمة الآن في خمسة استئنافات. لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، أود أن أحيل إلى المجلس البيان الخطي الكامل.

فإن إعداد برنامج تدريبي شامل ومنسق شرط مسبق جوهري لنجاح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن جرائم الحرب. ما زال مكثي مستعداً للعمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع غيرها من الشركاء المعنيين لدمج المعرفة والخبرة التي لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البرنامج.

إن مكثي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على الطبعة الأولى من ورقة تدون أفضل الممارسات لدينا والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة على جرائم العنف الجنسي. ونعرف أن هذه الجرائم وقعت في أعداد مرتفعة بصورة مذهلة خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة، ولا يزال لم يجر البت في العديد من تلك الجرائم. ونعرف أيضاً أن جرائم العنف الجنسي التي ارتكبت على نطاق واسع ما زالت تتسم بما الصراعات الدائرة في أرجاء العالم. ونخطط لإتاحة تجربتنا المكتسبة خلال الـ ٢١ سنة الماضية في مواجهة عقبات متميزة تنشأ في حالات العنف الجنسي. وستكون الورقة موضع اهتمام لدى طائفة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك السلطات الوطنية ليوغوسلافيا السابقة وبلدان أخرى في العالم.

كذلك يعزز عملنا الجهود الأخرى الجاري الاضطلاع بها حالياً في المجتمع الدولي لرفع درجة الأولوية التي تُولى لجرائم العنف الجنسي، وتحسين التوجيه المتوفر للذين يقومون بالتحقيق وتوثيق هذه الجرائم. ومن بين هذه الجهود مبادرة المملكة المتحدة لمنع وقوع العنف الجنسي، وهي مبادرة أطلقها وزير الخارجية وليام هيغ في أيار/مايو ٢٠١٢. وستكون موجودين في القمة العالمية لإنهاء العنف الجنسي في الصراعات التي ستعقد في لندن في الأسبوع المقبل، وتطلع إلى تبادل الأفكار والخبرات كجزء من هذا الحوار الذي لم يسبق له مثيل بشأن العنف الجنسي المرتبط بالصراع.

وفيما يتعلق بموضوع مماثل، يسرنا بالطبع ضمن القدرات المتاحة لدينا، توجيه الخبرة المتوفرة لدى مكثي نحو جهود بناء

أهم واحدة فيما يتعلق بتلك الملفات الخاص بالتحقيق في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، مما ترك الملفات السبعة الأخرى معلقة، ولم يجرز أي تقدم ملموس بشأنها. في نيسان/أبريل، أجريت مناقشات متعمقة مع ممثلي مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، لكنني لم أتلق توضيحات مقنعة لعدم القيام بالأعمال المتصلة بالملفات المتبقية. لا يمكن لهذه الحالة أن تستمر، ويجب أن تلتزم السلطات المسؤولة بإجراء تحسن كبير في إنجاز قضايا الفئة الثانية.

وبصورة أعم، يوجد تأخير كبير في الاستراتيجية الوطنية للبوسنة والهرسك فيما يتعلق بجرائم الحرب ولا يزال يوجد تراكم ضخم من القضايا المتأخرة. ووفقاً لمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، ينبغي إكمال حوالي ٣٥٠ قضية معقدة في نهاية عام ٢٠١٨. وهذا يعني ثلاث سنوات بعد الموعد النهائي المحدد أصلاً لانتهاؤها من تلك القضايا. ثم هناك تراكم أكبر بكثير من القضايا أقل تعقيداً، العديد منها لا يزال بانتظار التحقيق، وفي بعض الحالات، بدء بالتحقيقات. يتعين القيام بعمل جاد، إذا ما أريد إنجاز هذا الكم الكبير من القضايا في الموعد النهائي في عام ٢٠٢٣.

إن التأخير لا ينشأ فقط عن النقص في الموارد. بل لا يوجد التزام يُذكر من جانب المؤسسات المسؤولة بإعطاء الأولوية للتحقيق في جرائم الحرب والملاحقات القضائية. مع أن زيادة الموارد وحدها لن تحل بعض المشاكل الأساسية الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب، يرحب مكثي بدعم الميزانية العادلة من برنامج المساعدة قبل الانضمام الذي يموله الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تعزيز الموارد لإدارة قضايا جرائم الحرب. ويسلم مكثي أيضاً بالجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك لإعداد برنامج تدريبي وطني جديد وأكثر تنسيقاً بشأن إدارة قضايا جرائم الحرب. وكما تم التشديد في تقرير أعد باسم مكثي في العام الماضي،

القاضي جالو (تكلم بالإنكليزية): يعقد الاجتماع اليوم إزاء خلفية قيام مجلس الأمن مؤخرًا، ورواندا، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بإحياء الذكرى العشرين للإبادة الجماعية التي وقعت ضد قبائل التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤، بل، في الواقع، أن العالم بأسره قام بإحياء تلك الذكرى. كما أنها تصادف الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المجلس للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في هذا السياق، نحن في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفي الآلية نشاطر التعبير عن الندم الذي صدر عن أعضاء المجلس بسبب حدوث هذه المأساة الكبيرة. نشيد بالدعم الثابت من جانب المجلس من أجل العدالة والمساءلة، فضلًا عن التزامه بعدم تكرار ذلك مرة أخرى. في الواقع أن مأساة رواندا عام ١٩٩٤ تبرز الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع ارتكاب الفظائع الجماعية واتخاذ المجتمع الدولي لخطوات فعالة وفي الوقت المناسب لحماية المجتمعات المحلية التي تواجه التهديد أو التي تخضع فعلاً لمثل هذه الفظائع.

ونأمل أن يكون دور المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عملية تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية وفر أيضاً أساساً للمساءلة الفعالة عن تلك الجرائم فضلًا عن زيادة تعزيز عزم المجتمع الدولي على أن يكفل فعلاً عدم السماح إطلاقاً بوقوع تلك الفظائع مرة أخرى.

وأصدرت المحكمة، خلال فترة ولايتها، لوائح إتهام بحق ٩٣ شخصية قيادية، أدين منهم حتى الآن ٦١ بارتكاب الإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب وبرئت ساحة ١٤ في المرحلة الابتدائية أو مرحلة الاستئناف. وجرى سحب قراري إتهام قبل المحاكمة؛ وتوفي ٣ متهمين قبل المحاكمة أو أثناءها؛ وأحيلت قضايا ١٠ متهمين إلى الولايات القضائية الوطنية للمحاكمة، ولا يزال لدينا ٩ متهمين فارين،

القدرات في مجال سيادة القانون عبر العالم. وما انفك يُطلب إلينا بصورة دورية إسداء المشورة وتقديم المساعدة في عمليات المساءلة بعد انتهاء الصراع في الشرق الأوسط، وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وساعدنا أيضاً هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، من قبيل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ذلك الصدد. بهذه الطريقة، يسرنا تعزيز القدرات التنفيذية المتوفرة في المجتمع الدولي لإجراء التحقيق والملاحقة القضائية بشأن الجرائم الدولية. في حدود المهام الجوهرية لعمل المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، سنظل متاحين للمزيد من طلبات المساعدة في المستقبل.

في الختام، بينما يستمر التقليل امتثالاً لاستراتيجية الإنجاز، ما برح مكثي يركز بشدة على آخر المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي من بين أكثر القضايا أهمية وتعقيداً في تاريخ المحكمة. كما أننا نؤمن النظر في الممارسات التي تمت بلورتها والعبر المستفادة خلال السنوات الـ ٢١ الماضية. نعرف أن هناك اهتماماً متزايداً في أوساط العديد من أصحاب المصالح للحصول على هذه المعلومات، ونحن ملتزمون بالمشاركة فيها. سوف نواصل تشجيع السلطات الوطنية، لا سيما في البوسنة والهرسك، على الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة لها في مكثي بغية ضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت. وبشكل أوسع، نحن نعرف أن إيجاد الإبداعية ووضع استراتيجيات جديدة فعالة لبناء القدرات الوطنية من بين المجالات التي تكتسي أولوية إذا ما أردنا بناء نظام عدالة دولي على نحو كامل وأكثر تماسكاً. سوف نضمن إتاحة ما لدينا من خبرة ودراية كلبنة في بناء تلك العملية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أشكر القاضي براميرتز على إحاطته.

وأعطى الكلمة الآن للقاضي جالو.

باستمرار لإحباط عملية تحقيق العدالة. ويلزم مساعدة من برأهم المحاكم أو قضاة فترات حكمهم بإعادة توطينهم. وكل هذه أمور لا يمكن أن تساعد في تقديم الحلول لها سوى الدول الأعضاء، ونحن نتطلع إلى تعاونها الكامل في جميع هذه الجوانب.

وإذ أتناول أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة الماضية، يسرني أن أبلغ بانة، باستكمال المرافعات الشفوية بشأن الاستئناف في قضيتي نيزيمانا، ونزابونيمانا، لا يزال عبء العمل المتبقي للمحكمة يتقلص وهو في طريقه نحو الاستكمال في الوقت المناسب. وفي وقت مبكر من الفترة المشمولة بالتقرير، استكملت دائرة الاستئناف أيضا المرافعات الشفوية في الطعون المقدمة في قضيتي كاريميرا وآخرين ونغرومباتسي، وهي الجلسة التي أصدرت فيها المحكمة أحكاما ضد المتهمين الثلاثة في استئناف ندينديليمانا وآخرين (قضية العسكريين الثانية). وقبل ذلك، صدر حكم في قضية نداهيमानا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ونحن الآن في انتظار إصدار الحكم في قضية أوغسطين بيزيمونغو، التي فصل الاستئناف فيها من المتهمين الآخرين في قضية العسكريين الثانية، وأيضا الحكم في قضيتي نيزيمانا، ونزابونيمانا. ولم تقدم بعد المرافعات الشفوية في استئنافنا الأخير - قضية بوتاري، التي تشمل ستة متهمين - ولكن موظفينا منخرطون بفعالية في الإعداد لها، والتقاضي في عدد كبير من الالتماسات المقدمة بعد المحاكمة والإعداد للمرافعات الختامية.

والى جانب أعمال الاستئناف، وهي الأعمال الأساسية الوحيدة المتبقية، لا يزال موظفو مكتب المدعي العام ينخرطون بفعالية في استكمال الأنشطة الهامة الأخرى، بما في ذلك استكمال جميع سجلات عمليات الإغلاق الماضية بغية الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ولا يزال حفظ سجلات مكتب المدعي العام يمضي على قدم وساق، وبتشغيل مخزن محفوظات

منهم ٦ أحييت قضاياهم إلى رواندا وحجزت قضايا ٣ للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

ولا بد من الإقرار بان عملية تحقيق العدالة والمساءلة لم تكن مقتصرة على اختصاص المحكمة الدولية. فقد اضطلعت رواندا، من خلال محاكمها التقليدية ومحاكم غارتشاتشا على السواء، بمحاكمة معظم مرتكبي الإبادة الجماعية وأسهمت إسهاما كبيرا في إعادة السلام وفي تحقيق المصالحة في المجتمع. كما أسهمت عدة بلدان أخرى، في أوروبا والأميركتين على وجه الخصوص، في العملية بالاضطلاع بالمحاكمة المحلية للمشتبه بارتكابهم للإبادة الجماعية وبعمليات تسليم أو ترحيل المشتبه بهم أو قبول القضايا للمحاكمة بناء على الإحالة من المحكمة الجنائية لرواندا. وبذلك ما فتئت عملية المساءلة مسعى عالميا حقا. ويدعم كل ذلك تضحية آلاف الضحايا والناجين الذين تقدموا وأدلووا بشهادتهم أمام المحاكم، مستعدين ذكرى تجارهم المريرة من أجل مساعدة المحاكم على إثبات الحقيقة وإقامة العدل. ولجميع تلك الدول وللشهود، ندين بالامتنان.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لذلك الحادث المأساوي ونعد لإغلاق المحكمة الجنائية لرواندا والتسليم الكامل لمهامها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، فإننا بحاجة إلى الإقرار بانة، بالرغم من الإنجازات العديدة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لإنهاء عملية المساءلة القانونية بصورة سليمة. ويلزم الدول الأعضاء التعاون مع آلية تصريف الأعمال المتبقية ورواندا ودعمهما لكفالة إلقاء القبض على الفارين التسعة المتبقين ونقلهم إلى الولاية القضائية المناسبة لمحاكمتهم. ويلزم ترحيل العديد من الأشخاص الآخرين المشتبه بتورطهم في الإبادة الجماعية ولم تتمكن المحكمة من إصدار لوائح اتهام بحقهم إلى رواندا لمحاكمتهم أو إلى الولاية القضائية المناسبة الأخرى أو أن تحاكمهم الدول التي يقيمون فيها. ويلزم تأمين الشهود الذين يتطلبون الحماية ممن يسعون

للمكتب في كلا الفرعين، في أروشا ولاهاي، تمضي قدما بشكل جيد أعمال الفرعين ومهمة التنسيق المشترك بين الفرعين.

وفي فرع أروشا، يجري إعداد قائمة للموظفين المحتملين لتعيينهم في حالة إلقاء القبض على أي متهم هارب. وللنهوض بالمزيد من التعاون في تعقب واعتقال المتهمين الثلاثة الفارين، وهم فيليبسين كابوغا، وبروتائيس ميرانيا، وأوغسطين بيزمانا، قمت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بزيارة إلى عدة بلدان في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى في الجنوب الأفريقي وعقدت مشاورات رفيعة المستوى ومثمرة مع وزراء الحكومات وكبار الموظفين الأمنيين.

ويسرني أن أبلغ بانه جرى التأكيد لآلية تصريف الأعمال المتبقية على أنهما ستتلقى التعاون الفعال في الاستجابة لطلباتنا. ويزعم القيام بالمزيد من الزيارات إلى بلدان أخرى في المنطقة قبل نهاية العام. ويحدوني الأمل في انه، بزيادة التعاون بين الدول الأعضاء والموظفين الموجودين على أرض الواقع، ستزداد سرعة تعقب الفارين واعتقالهم وستحرز بعض النتائج. وسيستمر تعقب الفارين باعتباره أولوية عليا للآلية، وينبغي أن يكون كذلك أيضا بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. ولا يزال مكتبنا يتلقى سيلا مستمرا من طلبات المساعدة، وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تمت الاستجابة لـ ٥١ طلبا من ١٠ بلدان.

ولا يزال المراقبين الذين عينهم مكنتي يرصدون قضيتي أوينكندي ومونياغيشيري، اللتين أحيلتا إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على الترتيب، وقضيتي بوسياروتا ومونيشياكا، اللتين أحيلتا إلى فرنسا في عام ٢٠٠٧. وبدأت قضية أوينكندي فعلا كما هو مقرر لها في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، تستمر الإجراءات التمهيديّة في قضية مونياغيشيري في رواندا، بالرغم من انه لم يقرر موعد محدد للمحاكمة. كما تكشف مشاوراتي الأخيرة مع

مكتب المدعي العام، الذي ذكر في أحدث تقاريري، فان المزيد من السجلات معدة للنقل إلى محفوظات آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي الأشهر الستة الماضية، سلمت للمحفوظات ٢٢٥ صندوقا إضافيا من الوثائق المتعلقة بخمس قضايا. ويستمر فرز جميع سجلات المكتب وتقييمها وتصنيفها الأمني من أجل كفاءة حفظها بشكل سليم.

ولا يزال الموظفون يساعدون أيضا موظفي مكتب المدعي العام في آلية تصريف الأعمال المتبقية على أساس ازدواج المهام حسب الاقتضاء، لا سيما فيما يتعلق برصد القضايا المحالة والتحضير للمرافقات الشفوية في قضية أوغستين نغيراباتواري.

ولا تزال أعمالنا المتبقية، لا سيما حول الممارسات والتجارب الجيدة وإعداد الأدلة الإرشادية، تجتذب الاهتمام من طائفة واسعة من الجهات والممارسين، لا سيما في الجهود الرامية إلى التصدي لتحديات العدالة الانتقالية. وظل تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في ذلك الصدد مفيدا إلى أقصى درجة. واستكمل دليلنا الإرشادي بشأن التحقيق في العنف الجنسي والملاحقة القضائية له وأطلق في حلقة عمل دولية استضافتها في كمبالا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وهو في الوقت الحالي متاح لجميع الدول الأعضاء والأطراف المهتمة الأخرى. ويجري التخطيط لعقد مجموعة من الدورات التدريبية الإقليمية بشأن هذا الموضوع في وقت لاحق هذا العام باعتبارها متابعة لاجتماع كمبالا. ويسرني أن أبلغ بان هيئة الأمم المتحدة للمرأة اضطلعت وما زالت تضطلع بدور هام في تلك الأنشطة المتعلقة بموضوع صعب للغاية وبالغ الأهمية. وشأننا شأن زملائنا في المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، فإننا نتعاون أيضا مع منظمي المؤتمر العالمي في لندن المتصل بالتحقيق في العنف الجنسي وملاحظته قضائيا وتتطلع إلى المشاركة في تلك المناسبة.

وفيما يتعلق بأنشطة آلية تصريف الأعمال المتبقية، يسرني أن أبلغ المجلس بانه، باستكمال تعيين الموظفين الأساسيين

العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة. ونحن الآن بصدد إجراء مفاوضات - نأمل أن تنتهي قبل انعقاد الجلسة المقبلة للمجلس بشأن هذا الموضوع - لإبرام مذكرات تفاهم مع المدعين العامين في دول المنطقة بهدف ترسيخ التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة وضمان استمرار العمل بسلاسة فيما تتولى الآلية مسؤوليات المساعدة المتبادلة والتعاون.

وفضلا عن ذلك، فقد سعدنا أيضا بالمشاركة في المؤتمر السنوي للمدعين العامين الذي عقد في بريوني في هذا العام.

وما زلت على ثقة بأن محكمة رواندا تمضي على المسار الصحيح نحو استكمال عبء عملها المتبقي والانتهاء منه في الوقت المناسب، وذلك بإكمال جميع القضايا باستثناء دعوى الاستئناف المقدمة في قضية بوتاري. ولذلك، نرى أن الوقت مناسب في عام ٢٠١٤ لتنظيم اثنين من العناصر الأساسية لبرنامج إرث المحكمة، وهو ما نعترم القيام به، رهنا بالتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء. فهناك الندوة السابعة للمدعين العامين الدوليين والتي ستهدف إلى تحديد التحديات والآفاق في ما يتعلق بنظر المحاكم الوطنية في الجرائم الدولية والدروس التي يمكن استخلاصها من عمل المحكمتين في هذا الصدد. ومن المقرر أيضا تكملة هذه الندوة بتنظيم ندوة دولية حول إسهام محكمة رواندا في العدالة والسلام والمصالحة على الصعيد الدولي. ونتطلع بشغف إلى دعم الدول الأعضاء لكي تتمكن من تنظيم هذين الحدثين.

وأخيرا، أود أن أنوه مع التقدير بقرار المجلس ٢١٥٠ (٢٠١٤) والذي دعا فيه الدول الأعضاء، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، إلى تقديم الدعم العاجل والنشط لكي تظهر بصورة عملية التزامها بمكافحة الإفلات من العقاب من خلال دعم الآلية في تعقب واعتقال القلة الباقية من المهربين الذين من المقرر محاكمتهم في أروشا وفي رواندا. وهذا الأمر

السلطات القضائية الفرنسية عن احراز تقدم كبير في إدارة القضيتين في فرنسا. فالمرافعات الشفوية في قضية غيراباتواري تقرر لها بصورة مبدئية أن تقدم في ٣٠ حزيران/يونيه.

وما فتئ فرع لاهاي، إضافة إلى إنشاء نفسه بقدرات كاملة، نشطا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وانشأنا هناك فريق استئناف مخصصا متقدما للنظر في الاستئنافات التي تتوقع أن نديرها، ويعمل الفرع بصورة وثيقة مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ويستفيد من ترتيبات ازدواج المهام في إعداد الاستئنافات في المستقبل وفي الاستفادة الفعالة من الموارد.

وفيما يتعلق بالأنشطة القضائية، يسرني أن أبلغ بانه استكملت جلسة إعلان لطلب مقدم لإعادة النظر في الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحق ميلان لوكيتش. واستجاب فرع لاهاي لتسعة طلبات لتشكيلات متنوعة من تدابير الحماية من السلطات القضائية الوطنية فيما يتعلق بأكثر من ٣٠ من شهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما قدمت معلومات لرئيس قلم المحكمة فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بخمسة أشخاص أذاتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويسير التعاون مع السلطات القضائية الوطنية بخصوص ذلك الفرع بشكل جيد. غير أنه حدثت زيادة غير متوقعة في عدد طلبات المساعدة التي تلقاها فرع لاهاي. واضطررنا لإنشاء وظيفة مؤقتة من أجل المساعدة على إدارة هذه الأعمال المتراكمة. ومنذ تقرير الأخير (انظر S/PV.7073)، استجاب فرع لاهاي لـ ١٢١ طلبا للحصول على المساعدة. وقد وردت هذه الطلبات بصفة رئيسية من المدعين العامين في يوغوسلافيا السابقة. ويعمل فرع لاهاي يعمل بشكل وثيق مع مدعين عامين معنيين بالاتصال من البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، والذين يوجد مقرهم في مكتب المدعي

ومن وجهة نظر بلدي ومن واقع تجربتنا الخاصة في التاريخ الحديث، نود أن نشدد، ليس على الدور الذي تقوم به المحاكم الجنائية الدولية فحسب، ولكن أيضا على دور التعاون والمساعدة اللذين يمكن أن يقدمهما المجتمع الدولي في إنشاء آليات لتعويض الضحايا، الأمر الذي سيفسح المجال أمام المصالحة.

وبخصوص محكمة يوغوسلافيا، نؤكد على التقدم المحرز في الانتهاء من القضايا ودعاوى الاستئناف التي لا تزال قيد النظر، مع كفاءة احترام المبادئ الأساسية للمحاكمة وفق الأصول القانونية والتزاهة والعدالة طوال الوقت. وفي الوقت نفسه، نشدد على أهمية دور التعاون القضائي الدولي في ضمان حسن سير عمل المحكمتين، والذي سمح، في جملة أمور، بالانتهاء من محاكمة ١٤١ من إجمالي ١٦١ متهما وبعدم وجود متهمين فارين من العدالة، وهذه حقيقة هامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المحكمة، فإننا نرى تأخيرا في التعامل مع بعض القضايا بسبب الافتقار إلى الموارد اللوجستية، ولا سيما في ما يتعلق بترجمة الكم الكبير من الوثائق. وبلدي يشجع الدول الأعضاء على زيادة تعاونها في هذا المجال من أجل تبسيط الإجراءات ليتسنى إقامة العدل.

وبخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نؤكد أن المحكمة انتهت من عملها المتعلق بالمحاكمات وأنه لا يوجد سوى خمس دعاوى استئناف في مراحل مختلفة من سير الدعوى. ومن المتوقع صدور الأحكام في هذا العام باستثناء قضية بوتاري، والتي من يُنتظر إصدار الحكم فيها خلال العام المقبل ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار هروب تسعة متهمين ونشجع جميع الدول، لا سيما الدول التي يشتهر بأن الهاربين موجودون فيها، أن تضاعف جهودها الرامية إلى العثور عليهم وإحالتهم إلى الآلية لمحاكمتهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون مع العدالة الجنائية الدولية وأن يضمن عدم الإفلات من العقاب.

لا يزال يمثل التحدي الأكبر، ليس بالنسبة للمحكمة فحسب، ولكن أيضا لقضية العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقاريرهم المستوفاة عن العمل المنجز وعن استراتيجيات الإنجاز للمحكمتين. كما نشكر رئيس الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمدعي العام لها على تقريريهما الشاملين عن عمل الآلية.

يؤيد بلدنا إنشاء مختلف المحاكم الجنائية الدولية عملها. ونؤكد على إسهامها في نظام العدالة الدولية وفي تحقيق السيلام والأمن الدوليين وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، ننوه بالعمل الذي تضطلع به محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا وندعمه، وذلك انطلاقا من إيماننا بأن أخطر الجرائم في نظر المجتمع الدولي يجب ألا تمر دون عقاب.

في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء محكمة يوغوسلافيا. وفي هذا العام، سنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء محكمة رواندا. وقد بينت لنا التجربة أن الاجتهاد القضائي للمحاكم الجنائية المتخصصة يمثل، على الرغم من طابعها ذي الأثر الرجعي، إسهاما قيما في مكافحة الإفلات من العقاب وفي التطوير الجاري للقانون الجنائي الدولي. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم أيضا العمل الذي تقوم به الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والذي سيتيح في نهاية المطاف الانتهاء من الإجراءات القانونية التي بدأتها المحكمتان وكفاءة مساءلة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التي أدت إلى إنشاء محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا.

الجنائية الدولية لرواندا وللآلية، النقل الفعال والمنسق للمهام من المحكمتين إلى الآلية. وإننا نشيد بعملهم المتميز.

وتتشرف شيلي برئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وكما سمعنا من رئيسي محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا والمدعين العامين لهما، وكذلك من رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية ومدعيها العام، فهم يواجهون العديد من التحديات فيما يخص استراتيجياتهم للإنجاز وعلى صعيد نقل مهامهم إلى الآلية. والفريق العامل في وضع فريد يؤهله للإسهام في السعي إلى إيجاد حلول مشتركة. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى تعميق التعاون الدولي، بحيث يمكن الوفاء بشكل مناسب بالولاية التي أسندتها المجلس إلى المحكمتين والآلية.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على تقديم تقييماتهم وتقاريرهم مرحلية بشأن أعمال المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية (S/2014/343 و S/2014/350 و S/2014/351).

يدرك أعضاء المجلس جميعا أن رواندا ستحيي خلال هذا العام، في الفترة من ٧ نيسان/أبريل إلى ٤ تموز/يوليه، الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية التي استمرت مائة يوم ضد التوتسي. كما سنحتفل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بالذكرى السنوية العشرين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره ٩٥٥ (١٩٩٤). وبالتالي، وبينما ننظر في التقارير المقدمة إلينا، فإننا سنقيم أيضا ما أنجزته محكمة رواندا من أعمال على مدى السنوات العشرين الماضية.

وتقر رواندا بالدور الهام الذي اضطلعت به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في النهوض بالعدالة الجنائية الدولية. وفي الواقع، فقد أصدرت المحكمتان على حد سواء طائفة مهمة من الاجتهادات

وبخصوص حالة الأشخاص الذين برأهم المحكمة وأولئك الذين قضوا بالفعل الأحكام الصادرة ضدهم ولا يزالون في أروشا رهن الاحتجاز لدى المحكمة بلا وثائق هوية ودون التمتع بوضع المهاجرين ودون سبل لإعالة أنفسهم، من الضروري مواصلة الجهود من أجل إعادة توطينهم بشكل نهائي. وأكرر أن نظام العدالة الجنائية الدولية يعتمد على تعاون المجتمع الدولي.

وفي ما يتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية، يسرنا أنها تعمل بكامل طاقتها وتضطلع بعمل قضائي مكثف وأن هناك تقدما ملموسا في نقل وظائف المحكمتين إلى الآلية. وننوه بتوقيع الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة تزانيا في ٥ شباط/فبراير، والذي يسمح بتشديد المرافق اللازمة للآلية في أروشا. ونشكر حكومة تزانيا على التبرع السخي بالأرض التي سيتم بناء تلك المرافق عليها. ونشجع أيضا التعجيل بالتوقيع على اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة هولندا بشأن عمل الفرع الكائن في لاهاي. وينبغي أن يكون نقل محفوظات كلتا المحكمتين إلى الآلية أولوية لتلك الهيئات. وفي هذا الصدد، نقر بالتقدم المحرز حتى الآن.

فقد أحرزت المحكمتان تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتهما، وننوه بجهودهما الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات الإنجاز الخاصة بهما. ومع ذلك، فإننا ندرك التحديات التي تواجه المحكمتين في استبقاء الموظفين المؤهلين والمتمرسين والذين يبحثون عن فرص أخرى نظرا لأنهم قد يفقدون وظائفهم لدى الانتهاء من عمل المحكمتين. ويجب على المجتمع الدولي كفالة أن يتوفر لكلتا المحكمتين والآلية الموارد البشرية اللازمة للاضطلاع بالأعمال المسندة إليها من قبل المجلس.

ويسرت الولايتان المزدوجتان للقاضي ميرون والسيد هوكينغ، بصفتيهما رئيسي ورئيسي قلم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية على الترتيب، وللمدعي العام جالو، بصفته المدعي العام للمحكمة

وأود أن أذكر بأنه في عام ١٩٩٨، أقر رئيس الوزراء آنذاك في الحكومة التي ارتكبت الإبادة الجماعية بالذنب في أعمال الإبادة الجماعية، بل وحتى اعترف خطيا بشأن كيفية تخطيط السلطات للإبادة الجماعية وتنفيذها لها.

وأود أن أضع الأمور في سياقها التاريخي. هل يمكن لأي شخص في هذه القاعة أو في مكان آخر أن يقبل تبرئة يواكيم فون ريننتروب، وزير خارجية أدولف هتلر، أو هاينريش مولر، رئيس الشرطة السرية النازية، في محاكمات نورمبرغ؟ لا أعتقد ذلك.

للأسف، هذا ما حدث في المحكمة الجنائية الدولية لروندا حيث جرت تبرئة عدد من الوزراء، بمن فيهم وزير الخارجية، وقادة عسكريين، بينهم رئيس الدرك، من قبل دائرة الاستئناف بشكل رئيسي. ولزيادة الطين بلة، أصدرت المحكمة أيضا عددا من الأحكام بالإفراج المبكر عن أشخاص محكوم عليهم بتهمة الإبادة الجماعية رغم خطورة الجرائم المرتكبة.

وقد قال لي أحد محوري، وهو شخص بارز جدا يعمل في المحكمة الجنائية الدولية لروندا، قبل يومين: "تعلمون أيها السفير، أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات من هذا القبيل حتى نحتفظ بقدر من المصداقية أمام المجتمع الدولي"، فنظرت إليه وقلت: "هذا حسن وجيد". وأعتقد أنه رغم كل إنجازات المحكمة التي أشرنا إليها سابقا، فإنه يتعين عليها أن تسعى جاهدا لاكتساب المصداقية لدى الشعب الرواندي، وخصوصا في أوساط الناجين من الإبادة الجماعية، وهم المعنيون مباشرة، وليس في أوساط أعضاء المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالقضايا الأربع التي أحيلت إلى المحاكم الوطنية، بموجب المادة ١١ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لروندا، فإن الحالة تختلف.

القضائية، بما في ذلك بشأن تعريف الإبادة الجماعية ومسؤولية القادة والرؤساء. وفي قضية أكيسو، وبينما حكمت المحكمة بأن الإبادة الجماعية قد ارتكبت ضد جماعة التوتسي العرقية في رواندا، فقد قضت أيضا بأن أعمال الاغتصاب وجرائم العنف الجنسي تشكل جرائم إبادة جماعية إذا ارتكبت بقصد تدمير الجماعة المستهدفة. ونذكر أيضا حقيقة أن محكمة رواندا قد وجهت لوائح اتهام لـ ٩٣ شخصا، في المقام الأول لمدمري ومخططي ومنظمي الإبادة الجماعية، الذين لم يستطع النظام القضائي الرواندي الوصول إليهم لأنهم كانوا هاربين على الصعيد الدولي.

وحكمت محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة، بشكل واضح، بأن الإبادة الجماعية قد ارتكبت في رواندا وسربرينيتشا على الترتيب، ومنتزه هذه الفرصة لندعو مرة أخرى جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف الفاعلة السياسية، إلى مكافحة آفة إنكار الإبادة الجماعية والذي يشكل إهانة للضحايا وعقبة أمام المصالحة على المدى الطويل.

وتقدر رواندا أيضا الخدمات الطبية والنفسية التي تقدمها الآلية للشهود المقيمين في رواندا، وخاصة ضحايا الصدمات النفسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من بين النساء اللاتي اغتصبن إبان الإبادة الجماعية. وشكل ذلك إحدى القضايا الخلافية الرئيسية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث اقتصر تقديم هذه الخدمات على الأشخاص المتهمين أو المدانين في أروشا.

إن رواندا تدرك تماما أن كل المتهمين خلال المحاكمات القضائية لن يدانوا أو يُحكم عليهم بالضرورة. ومع ذلك، فإننا قلقون للغاية جراء ما نراه من وتيرة خطيرة لأحكام الاستئناف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لروندا حيث جرت تبرئة قادة عسكريين ووزراء في الحكومة رغم أن الدائرة الابتدائية أدانت بعضهم بارتكاب جرائم خطيرة.

أولئك الفارين ومقاضاتهم، ويناشد أيضا الدول على التحقيق مع جميع الفارين الآخرين المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية المقيمين على أراضيها، أو إلقاء القبض عليهم أو مقاضاتهم أو تسليمهم، بمن فيهم قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي غضون ذلك، نشكر المدعي العام حسن بوبكر جالو على جهوده المتواصلة في تعقب الفارين، بما في ذلك عن طريق تخصيص صفحة في موقع الآلية على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات مستكملة تتعلق بالبحث عن أولئك الفارين التسعة.

وتشيد رواندا بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على برامج التواصل لديها، لا سيما أنشطة التوعية التي يقوم بها مركز أوموسانزو للمعلومات والتوثيق في كيغالي ومراكز الإعلام العشرة الصغيرة الأخرى لديه في المقاطعات. وكما ذُكر في التقرير عما أحرزته الآلية من تقدم (S/2014/350، المرفق الأول)، فقد اضطلع المركز بدور رئيسي في نشر المعلومات وتيسير فرص الاطلاع على الاجتهاد القضائي للمحكمة وغير ذلك من المواد القانونية، لما فيه مصلحة السلطات الرواندية، بما في ذلك القضاء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وعامة الناس.

غير أننا، وفيما يتعلق بالأجل الطويل، أعربنا في مناسبات كثيرة عن رأينا بأن محفوظات المحكمة، على الرغم من أن ملكيتها تعود للأمم المتحدة، ينبغي نقلها إلى رواندا بعد إنجاز ولاية الآلية. والواقع أن لملفوظات المحكمة تشكل جزءا لا يتجزأ من التاريخ الرواندي، أهمية بالغة لحفظ الذاكرة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، وستقوم بدور حاسم في حماية الأجيال الحالية والمقبلة من إنكار الإبادة الجماعية أو التزوع إلى مراجعتها. وستواصل رواندا مشاوراتها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، فإننا نأمل أن المحكمة، إذ تحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها، ستفي بما كان لأعضاء المجلس من توقعات عندما اعتمدوا القرار ٩٥٥ (١٩٩٤). وأشكر

وقد أحيلت قضيتا جون يوينكيندي وبرنار مونيغيشاري إلى رواندا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣، على الترتيب. وبدأت محاكمة يوينكيندي في الشهر الماضي، بينما توجد محاكمة مونيغيشاري في مرحلة الإجراءات التمهيديّة للمحاكمة أمام محكمة رواندية. وفي الوقت ذاته، أحيلت قضيتان أخرتان - لورون بوسياروتا وونسلاس مونيشياكا - إلى فرنسا قبل سبعة أعوام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأود أن أذكر بأن التحقيقات في فرنسا مع هذين الفردين بدأت قبل إحالة عام ٢٠٠٧ بوقت طويل، إذ أنها بدأت في عام ٢٠٠٠ مع بوسياروتا، وفي عام ١٩٩٥ مع مونيشياكا. وتخبرنا آليات الرصد التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن المحاكمات فيما يتعلق بتلك القضايا ستبدأ في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، على الترتيب - أي بعد مضي ١٦ و ٢٠ سنة طويلة على بدء التحقيقات في كل واحدة منها.

وعلى الرغم من أن رواندا رحبت بإدانة باسكال سيميكانغا من جانب محكمة جنائية في باريس في آذار/مارس - وكانت أول محاكمة على الإطلاق خلال ٢٠ سنة لأحد المشتبه بارتكابهم الإبادة الجماعية في فرنسا - فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء تكرار تأخير المرافعات في القضايا التي أحالتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى فرنسا. وقد قيل إن تأخير العدالة إنكار للعدالة. ونناشد السلطات الفرنسية أن تكفل تسريع ما بقي من تحقيقات، آملين أن تفعل ذلك.

وما زالت رواندا تشعر بالقلق لأن تسعة أشخاص مطلوبين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زالوا في حالة فرار، بمن فيهم الهاربون الثلاثة ذوو الأولوية القصوى، فيليسيان كابوغا وبروتيس مبيرانيا وأوغسطين بيزمانا. ونذكر بالقرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، الذي اتخذته المجلس في ١٦ نيسان/أبريل، والذي يدعو جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية وحكومة رواندا في إلقاء القبض على

عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وما أحرزته من تقدم، فإننا نشجعها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإبقاء حالات التأخير في الحد الأدنى.

إن المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ترهن بانتهاك المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من آخر القضايا على نحو فعال، مثلما ترهن بنجاح المحاكمات الوطنية. والواقع أن المحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، على نحو ناجع وفعال، ستظل عنصرا حاسما في إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتتشاطر ما أعرب عنه من قلق في التقرير (S/2014/351، المرفق الأول) إزاء بطء وتيرة معالجة قضايا جرائم الحرب، لا سيما قضايا العنف الجنسي، من جانب الهيئات الوطنية في البلدان التي خرجت من يوغوسلافيا السابقة.

إن الجرائم الجنسية المتصلة بالتراعات جرائم بغضبة على نحو خاص ولها آثار دائمة على الضحايا وأسرههم والمجتمعات المحلية بأسرها. وناشد السلطات الوطنية أن تخصص ما يكفي من الوقت والاهتمام لهذه القضايا، وأن تلتزم التزاما حقيقيا بتسوية عبء القضايا المتبقية. والتعاون الإقليمي يكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد. وقد كان إبرام البروتوكول المتعلق بالتعاون على محاكمة مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بين مكثبي المدعيين العاميين للبوينة والهرسك والجبل الأسود، في ٢٩ نيسان/أبريل، خطوة إيجابية في ذلك الصدد.

وقامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعمل كبير في السعي إلى إقامة العدل وإرساء سوابق هامة في تطوير القانون الجنائي الدولي، مثل المقاضاة بتهمة الاغتصاب باعتباره عملا من أعمال الإبادة الجماعية لأول مرة على الإطلاق. وإذ يقترب موعد إغلاق المحكمة، ما زال تسعة أفراد أصدرت

المحكمة على إنجازاتها، لكننا نأسف لأن قراراتها في السنوات الأخيرة لن تتمكن من إقناع الروانديين بأنها خدمت العدالة والمصالحة في بلدنا.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للقاضي مروان، والقاضي يونس، والمدعي العام برامترز والمدعي العام جالو على تقاريرهم وإحاطتهم الإعلامية الشاملة اليوم.

إن ليتوانيا تؤيد وتشدد بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومبدأ المسؤولية عن ارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي يجب دعمه والسعي بفعالية إلى تحقيقه. ومهمة إنهاء الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية غالبا ما تكون في قلب العدالة الانتقالية وجهود المصالحة تمهيدا لاستدامة السلام.

لقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من جانب مجلس الأمن للتصدي إلى الجرائم الفظيعة بالنظر إلى انعدام قدرات قضاء مستقل. وقامت المحكمتان، مسترشدتين بمبادئ الإنصاف والحياد والاستقلالية، بالدفاع عن احترام سيادة القانون، وبناء القدرات على الصعيد الوطني، والإسهام في عملية المصالحة والسلام الصعبة لكنها ضرورية. والتقارير والإحاطات الإعلامية التي قُدمت اليوم تبين بوضوح أن المحكمتان تمضيان قدما بنجاح صوب إنجاز ولايتهما.

وفيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد مثل جميع المدانين أمام المحكمة، بمن فيهم العديد من الفارين منذ وقت طويل. وأكملت المحكمة إجراءاتها بحق ١٤١ من أصل ١٦١ من الأفراد المدانين. ونتوقع أن تنجز المحكمة عملها في المستقبل القريب. ومن المهم أن نشدد على وجوب ألا يُقوّض أي شيء قدرتها على إقامة العدل مع مراعاة الأصول القانونية. وعلى الرغم من إقرارنا بثقل عبء

ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على وشك الانتهاء، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى أن ينهض المجلس بمسؤولياته عن وضع حد للإفلات من العقاب وضمان تحقيق العدالة والمساءلة. وفي هذا الصدد، فإن الدعم السياسي للمحكمة الجنائية الدولية أمر لا غنى عنه للتأكد من تمكنها من تحقيق ما يتوقعه منها العديد من ضحايا جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، الذين قد تكون هذه الهيئة ملاذهم الوحيد لتحقيق العدالة.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الوفد الروسي على عقد هذه المناقشة الهامة، وأشار المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم. وتشيد نيجيريا بالمحكمتين المخصصتين على إسهاماتهما في الإعداد الموضوعي والإجرائي للقانون الجنائي الدولي وتعزيز سيادة القانون. فقد ساعد عملهما على تعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب، وأكدت على أهمية ضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

يذكر أعضاء المجلس أنه في الجلسة التي عُقدت يوم الأربعاء، ١٦ نيسان/أبريل، بمناسبة الذكرى السنوية لمرور عشرين سنة على الإبادة الجماعية في رواندا (S/PV.7155)، اتخذ لمجلس القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، الذي يدعو الدول أن تجدد التزامها بمنع ومكافحة الإبادة الجماعية وغير ذلك من الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي. وأقر المجلس أن ملاحقة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية الجسيمة من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أسهمت في عملية المصالحة الوطنية وفي استعادة السلام وصونه في رواندا.

وحرصا على العدالة، من واجب جميع الدول الأعضاء التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قرارات اتهام بحقهم في حالة فرار، وأحيلت ست قضايا إلى رواندا، والمتهمون الثلاثة الباقون سيحاكمون أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية.

ولم يتم حتى الآن إكمال العمل تماما، وينبغي ألا نتخاذل. وندعو جميع الأطراف إلى تكثيف تعاونها من أجل تنفيذ إلقاء القبض على سائر الهاربين المتبقين وتسليمهم بأسرع ما يمكن. إن النجاح في إنجاز عمل المحكمة، وتوفير العدل للضحايا والناجين من الفظائع المروعة التي ارتكبت قبل عقدين من الزمن، سيكونان مناسبتين لذكرى المأساة الإنسانية التي يجري إحياء ذكرها السنوية العشرين هذا العام.

وأحد المسائل التي تبعث على القلق هي حالة حقوق الإنسان التي يواجهها الأشخاص الذين برئوا، ولكن لا يزالون في انتظار الانتقال إلى مكان آخر. وندعو جميع الدول التي بإمكانها الرد بالإيجاب على طلب المحكمة لتغيير أماكن إقامتهم إلى القيام بذلك.

وبعد عقدين من الأنشطة، فإن المحكمتين تعملان جنبا إلى جنب لضمان الانتقال التدريجي والفعال لأعمالهما إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. إن آلية تصريف الأعمال المتبقية لا غنى عنها من أجل ضمان ألا يكون هناك إفلات من العقاب للهاربين المتبقين، وكفالة إنجاز دعاوى الاستئناف وحماية الشهود.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن نطاق وطابع الفظائع الجماعية المروعة في العقود القليلة الماضية أوضحت بجلاء الحاجة إلى محكمة العدل الدائمة الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي، في الحالات التي لا ولن يمكن ضمان تحقيق العدالة بغير ذلك. وكلا المحكمتين المخصصتين قامت بدور هام في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وأسهمت إسهاما كبيرا في ذلك. بما أن العمل الذي تضطلع به كل من المحكمة الجنائية الدولية

متنوعة من العمليات، بما في ذلك تعيين الموظفين والاتصالات ودعم تكنولوجيا المعلومات وإدارة السجلات.

ونحن نشعر بالقلق من أن عدة عوامل، بما في ذلك تأخر إلقاء القبض على بعض الأفراد، والمسائل المتعلقة بقضايا محددة، يمكن أن تعرقل الجهود الرامية إلى استكمال بعض المحاكمات ودعوى الاستئناف بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر وهو الموعد النهائي للنقل إلى الآلية. ونحن نشجع المحكمة على العمل على وجه السرعة نحو إنجاز جميع الإجراءات القضائية التي لم يبت فيها بعد مع مراعاة الضمانات الإجرائية، والتقييد بالمبادئ الأساسية للمحاكمة وفق الأصول القانونية والإنصاف، وكفالة الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وترحب نيجيريا بالتقريرين المرحليين المقدمين من الرئيس والمدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين اللذين يغطيان الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ (S/2014/350)، المرفقان الأول والثاني). ونحن نشعر بالارتياح لأنه وفقا لولاية الآلية فإنها تتحمل مسؤولية العديد من وظائف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحث الآلية على مواصلة العمل في تعاون وثيق مع رئيسي كلا المحكمتين وموظفيهما من أجل تيسير الانتقال السلس للمهام المتبقية والخدمات المتعلقة بتنسيق واعتماد أفضل الممارسات.

وفي الختام، نود أن نسجل أن نيجيريا لا تزال ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب. ونحن نعتقد أنه يجب التصدي له أينما وقع. ونحن نؤيد بقوة العمل العالمي ضد الفظائع الجماعية، ولتبيان تأييدنا فقد صدقنا على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أشكر الرئيسين ميرون ويونسس والمدعين العامين براميرتر

لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وحكومة رواندا من أجل اعتقال ومحاكمة المتهمين الفارين المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة. ووفقا لما ورد في تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر S/2014/343)، فقد كثفت الدول الأعضاء تعاونها بهدف إلقاء القبض على المشتبه فيهم من الروانديين الذين ترد أسماءهم في قائمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) التي تتضمن الهاربين المطلوبين، وتقديمهم للمحاكمة في حدود ولاياتها القضائية الوطنية. وهذا تطور مرحب به، ونأمل أن يبعث برسالة واضحة مفادها أنه لن يكون هناك مكان يخبئ فيه مرتكبو الفظائع الجماعية.

تحيط نيجيريا علما على نحو إيجابي بالتقدم الذي تحرزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنفيذ استراتيجية الإنجاز، التي تم تحديثها باستمرار منذ عام ٢٠٠٣. إن النقل السلس لمعظم المهام القضائية ومهام الادعاء إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للدلالة هامة على التقدم المحرز. وفي حين أننا نفهم أن إعداد المحفوظات وتقديمها إلى الآلية يشكل تحديا رئيسيا، فإننا ندعو المحكمة إلى مواصلة التركيز على عملية نقل السجلات والمحفوظات. وثمة حقيقة هامة واحدة تتمثل في أن الدروس المستفادة من إدارة المهام القضائية والإدارية ومهام الادعاء التي تؤديها المحاكم الدولي كبيرة جدا، وأن إطلاع الآخرين عليها سيسمح للمحاكم الدولية والمحلية الحالية والمقبلة بأن تستفيد من النجاحات والتحديات التي تشكل إرث المحكمة.

وبالانتقال إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من الأهمية بمكان أنه لا يوجد هاربون متبقون، وأن المحكمة قد فرغت من الإجراءات ضد ١٤١ من الـ ١٦١ فردا الذين أصدرت بحقهم لوائح اتهام. وهذا يعيد طمأننتنا بأن المحكمة ما برحت تحرز تقدما في النهوض بولايتها للوفاء بالمواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز. والأمر الجدير بالثناء هو دعمها المقدم لآلية تصريف الأعمال المتبقية من خلال طائفة

ونشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتعزيز الموارد المتاحة على مستوى الدولة والكيانات المحلية للمحاكمة عن جرائم الحرب. ونرحب أيضاً بالجهود في مجال التدريب التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك.

في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وسنحي هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي أنشئت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بناء على طلب رواندا، وأدت تلك المحكمة دوراً حاسماً في مقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية. والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في سبيلها إلى إنهاء عملها، والانتقال صوب آلية تصريف الأعمال المتبقية يمضي في طريقه. وبنهاية عام ٢٠١٢، انتهت أولى المحاكمات.

وتواصل المحكمة في الوقت الحاضر النظر في الطعون، الذي سينتهي، كما نأمل، في عام ٢٠١٥ بالحكم في قضية بوتاري. ولا يزال البحث جارياً عن ثلاثة من الفارين ذوي الرتب الرفيعة، ويجب أن يظل اعتقالهم أولوية. ولدى القبض عليهم، سيحاكمون أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية. والتعاون بين جميع الدول والمحكمة والآلية أمر ملزم بموجب قرارات مجلس الأمن، ومن الأهمية أن تحصل تلك الآلية على الدعم الضروري لإنجاز عملها بنجاح.

بالنسبة لتقديم المساعدة للمحكمة، فإن المسألة المتعلقة الخاصة بإعادة توطين تسعة أشخاص برأهم المحكمة واثنين آخرين أحلي سبيلهما بعد قضاء عقوبتهما وما زالوا يعيشان في أروشا، تحظى باهتمامنا الكامل أيضاً.

إن إنشاء مجلس الأمن للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا كان استجابة للنداء العالمي بضرورة مساءلة مرتكبي أفدح الجرائم ضد المجتمع الدولي عن أفعالهم. والمحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة دائمة

وجالو على إحاطاتهم الإعلامية والتقارير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما أود أن أشكرهم على المعلومات التي قدموها لنا بشأن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونشيد بالعمل الممتاز الذي قامت كلا المحكمتين في تطوير القانون الدولي، وتحقيق العدالة للضحايا وإلقاء القبض على الهاربين ومحاكمة الأفراد المذنبين بارتكاب الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعالج حالياً قضايا معقدة للغاية. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها للوفاء بالمواعيد النهائية التي حددتها استراتيجية الإنجاز مع احترام المبادئ الأساسية للإنصاف والمحاكمة وفق الأصول القانونية. ومن دواعي سرورنا أن البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا تواصل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. هذا التعاون من جانب الدول أمرٌ ضروري إذا أريد للمحكمة أن تكون تضطلع بولايتها.

ومع ذلك، نلاحظ أنه وفقاً لما ذكره المدعي العام في تقريره (S/2014/351، المرفق الثاني)، فإن قدرة المؤسسات الوطنية على مقاضاة جرائم الحرب بفعالية لا تزال تبعث على القلق، ولا سيما في البوسنة والهرسك. ونحن نشاطر المدعي العام القلق الذي أعرب عنه إزاء بطء التقدم المحرز في قضايا الفئة الثانية المحالة إلى سلطات البوسنة والهرسك، وكذلك في قضايا جرائم الحرب الأخرى، ولا سيما تلك التي تنطوي على العنف الجنسي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام لتحسين بناء القدرات من خلال المشروع التدريبي المشترك مع الاتحاد الأوروبي للمدعين العاملين على المستوى الوطني والموظفين الفنيين الشباب من يوغوسلافيا السابقة. وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فإننا

أود أن أسلط الضوء على الطريق أمامنا إذ نسعى إلى ضمان استمرار عمل العدالة وعدم تقويضه.

في عام ٢٠١٣، احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين للقرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي غضون ٢٠ عاماً، وجدت المنطقة وجهاً إنسانياً مرة أخرى. وتواصل الحوار برعاية الاتحاد الأوروبي، لا سيما بين بلغراد وبريشينا. والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي سعت من أجل حماية الحقوق ومكافحة الإفلات من العقاب وتمسكت بالحق في الذاكرة، قد أدت دوراً رئيسياً كاملاً في تلك العمليات. واليوم، يبدو من الطبيعي أن نرى أشخاصاً، كالسيد كاراديتش والسيد هاديتش، يمثلون أمام المحكمة. وما كان أحد قبل سنوات يظن أنهما يمكن أن يحكما على جرائمهما.

والعمل الذي ما زال يتعين القيام به يتمثل في المقام الأول في المهام التي تقع في نطاق المسؤولية السياسية والقضائية لبلدان يوغوسلافيا السابقة. فالخطاب السياسي، وانتقاد هذا الحكم القضائي أو ذاك، لا مكان لهما في حكم القانون، حيث يتعين احترام السلطة القضائية واستقلالها دائماً. ومحاکمات المجرمين من الرتب الوسيطة تستوجب تعزيز الجهود على الصعيد المحلي وفي مجال التعاون الإقليمي. كما أن حق الضحايا في الاحترام أساسي.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد أحيا المجلس في القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية. وإننا نرحب باعتراف القرار بإسهام محكمة رواندا. فقد وضعت تلك المحكمة العدالة في بؤرة شواغلها في المنطقة. والمحكمة تواصل عملها، كما أن الجهود مستمرة على الصعيد الدولي، حتى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسرنا أن نرى العدالة الجنائية الدولية تحظى بالدعم على الصعيد السياسي داخل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية

ذات ولاية قضائية دولية، تقوم الآن بدور رئيسي، بما يضمن خدمة العدالة.

وفي الوقت الذي يوشك عمل المحكمتين على أن يبلغ نهايته، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته لوضع حد للإفلات من العقاب وتوفير الدعم الثابت للمحكمة الجنائية الدولية. وقدرة مجلس الأمن على إحالة حالات إلى المحكمة الجنائية الدولية هي أداة رئيسية في تحديد المسؤولية والمساءلة. وفي وقت تبين فيه الأحداث الجارية، ولا سيما في سوريا، أن الفظائع التي ترتكب على نطاق واسع ما زالت تشكل تحدياً للمجتمع الدولي، ينبغي أن يكون إرث محكمة يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمثابة تحذير للجنة في جميع أنحاء العالم بأنه سيكون عليهم أن يتحملوا عواقب ما يتخذونه من خيارات وإجراءات، وما يصدرونه من أوامر.

واختتم بياني مرحباً بإتاحة المحكمتين للدروس المستفادة من عملهما الرائد لتعزيز القدرات الوطنية في شتى أنحاء العالم، وإنشاء نظام أنجع للعدالة الدولية.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس ميرون والرئيس يونسس والمدعي العام جالو والمدعي العام براميرتس على إحاطاتهم الإعلامية.

وتود فرنسا أن تعرب عن تقديرها لجميع موظفي المحكمتين للجهود التي قاموا به لإنجاز عمل المحكمتين. ونشعر بأنهم يبذلون كل جهد ممكن للتقيد بالجدول الزمني لمحاکمات الأفراد والنظر في الطعون في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ظروف مُرضية. ونؤيد بلا تحفظ أيضاً تمديد ولايات المدعين العامين والقضاة.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة أيضاً لأذكر مرة أخرى بإسهام المحكمتين في مكافحة الإفلات من العقاب. كما

توجد الآن محكمة دائمة أخرى ذات ولاية قضائية عالمية، وقد منحت نظاماً أساسياً يعكس التقاليد القضائية الأساسية، وأعني بذلك المحكمة الجنائية الدولية. وأثني على الدعم الثابت للأمين العام للمحكمة. ويجدوننا أمل وطيد أن يظل هذا الدعم متجلياً في الأمانة العامة بكل إدارتها وأن يكون كل ممثل للأمين العام على أرض الواقع جزءاً من ذلك الدعم.

وفرنسا تأسف بشدة لأن بعض الدول حرمت نفسها من الاستفادة من تلك الفرصة الفريدة السانحة لنا متمثلة في المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة كل مرتكبي الجرائم المقيتة المزعومين، محاولين عكس مجرى التاريخ.

ويوفر وجود هؤلاء اليوم الحصانة للمجرمين وحماهم. ولسوء الحظ، فإن تلك هي الإشارة الصادرة عن دولتين ممثلتين في هذه الطاولة عن طريق ممارسة حق النقض على مشروع القرار S/2014/348 الذي أحال الحالة في سوريا إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي الختام، أود أن أشكر سفير شيلي، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وجميع أعضاء فريقه، ومثلي المحاكم الجنائية الدولية، ومكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، على ما بذلوه من جهود لتنفيذ عملية الانتقال المنصوص عليها بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ويتسم البرنامج الذي يبنه لنا السيد باروس ميليت بالطموح، ونحن على استعداد لدعمه.

السيد لي يونغشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولاً أن أشكر الرئيسين ميرون ويونسس والمدعين العامين براميرتر وجالو على إحاطتهم الإعلامية عن أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية.

الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويهدف ذلك الاتفاق إلى تعزيز التعاون بين دول المنطقة ووضع حد لعقود من عدم الاستقرار وانعدام الثقة التي أدت إلى توتر كبير. إلا أننا لا يمكن أن نتفجع بذلك. فالسكان المدنيون في منطقة البحيرات الكبرى ما زالوا ضحية موجات متكررة من العنف. والعنف الجنسي مستمر على نطاق واسع، وقد سعت المحكمة للقضاء على تلك الأفعال. ولذلك، لا بد لنا من اليقظة.

إن عمل العدالة هو عملنا جميعاً. وأود أن أؤكد أن المحاكمات مستمرة في الحالتين اللتين أرسلنا إلى القضاء الفرنسي، أي حالتي السيد بوكيباروتا والسيد مونيشياكا. والسلطات الفرنسية ماضية في معالجة هاتين الحالتين بعناية بالغة. وكما يعلم المجلس، ثمة حالات أخرى ضد أفراد متهمين بالإبادة الجماعية تنظر أمام المحاكم أيضاً. وفي نفس الوقت، تؤكد فرنسا استعدادها لمواصلة دعم محكمة رواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية، إذ تسعى لإيجاد استجابات للتحدي الذي تواجهه والذي ذكرنا به اليوم، ويتمثل في نقل من برأهم المحكمة أو قضوا مدة عقوبتهم والبحث عن التسعة الفارين من وجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - ومن بينهم فيليسيان كابوغا وأوغستين بيزيماننا وبروتيس ميرانيا.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن فرنسا تسترعي الانتباه إلى أن من واجب كل الدول أن تتعاون مع المحكمة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. والفارون الثلاثة يجب أن يقدموا للمحاكمة أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية حيث يلقي القبض عليهم. وعلينا أن نضمن توفر الموارد الكافية لتلك الآلية لإنجاز مهمتها.

لقد أدت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا دوراً أساسياً للأمم المتحدة في هذا العصر الذي وصفه السيد بان كي - مون بأنه عصر المساءلة. ولئن كان عمل المحكمتين يوشك على الانتهاء،

ثالثا، فيما يتعلق بتعاون البلدان المعنية مع المحكمتين والآلية وتعاون الدول - وخصوصا دول المنطقة - فإن ذلك أمر في غاية الأهمية لضمان سلاسة عمل المحكمتين والآلية. ونشيد بصربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ورواندا وغيرها من البلدان الإقليمية المعنية على تعاونها مع المحكمتين والآلية في إجراء التحقيقات والمحاكمات.

ونلاحظ أيضا أن نقل الأشخاص الذين بُرِّئوا والذين قضوا مدة عقوبتهم ما يزال من أصعب المسائل التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحث البلدان التي تتوفر لديها القدرات اللازمة على إبداء الإرادة السياسية والنظر بجدية في مساعدة المحكمة الخاصة برواندا على إيجاد حل لتلك المسألة. وينبغي للمحكمة أن تأخذ أيضا بآراء رواندا في تلك العملية. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك تسعة فارين من بين الذين اهتمتهم المحكمة الخاصة برواندا. ونأمل أن يحرز تقدم في القريب العاجل نحو إيجاد هؤلاء الفارين.

رابعا، فيما يتعلق بتصفية المحكمتين، فقد مضى عشرون عاما أو أكثر منذ إنشائهما. وهما الآن في المرحلة النهائية من إنجاز أعمالهما. وقبل إغلاقهما، ينبغي أن نعمل بجد على استخلاص الخبرات والدروس المستفادة في مكافحة الإفلات من العقاب، وفي تناول الروابط بين صون السلم وتحقيق المصالحة الوطنية والسعي إلى إقامة العدل. وبوسع المجتمع الدولي أن يستخلص الدروس في ذلك الصدد، فضلا عن استخدامها بوصفها مرجعية له.

وفي الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى سفير شيلي، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة على عملهما.

السيد مكيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
بداية، أود أن أشكر الرئيس ميرون والرئيس يونس، والمدعي

أولا، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في العمل المتعلق باستراتيجية الإنجاز لكلتا المحكمتين، فإننا ننوه بأن كليهما قد واصلتا إحراز مزيد من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعرب عن تقديرنا لهما في ذلك الصدد. لقد حدد القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز لكلتا المحكمتين، ويدعوها إلى إنجاز جميع أعمالهما بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ومع ذلك، ووفقا لآخر تقريرين صادرين عن المحكمتين (S/2014/350، المرفق، و S/2014/343، المرفق)، فإنه لا يمكن الوفاء بالإطار الزمني الذي حدده مجلس الأمن. وستستمر أعمال المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا حتى عام ٢٠١٧ في حين تواصل المحكمة الخاصة برواندا أعمالها حتى عام ٢٠١٥. ونعرب عن قلقنا في ذلك الصدد. ونفهم أن هناك العديد من الأسباب لهذا التأخير. وهناك بعض المسائل الإضافية إلى تلك التي توختها كلتا المحكمتين. ونأمل أن تواصل المحكمتان زيادة كفاءتهما في ذات الوقت الذي تكفلان فيه إنصافهما القضائي وتتغلبان على الصعوبات في استبقاء الموظفين وتسريع عملهما واختتام مهامهما في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن أن يجري مشاورات بشأن برنامج عمل المحكمتين بعد عام ٢٠١٤ بغية التوصل إلى حل مناسب.

ثانيا، فيما يتعلق بالانتقال، فقد بدأ فرعا الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا ولاهاي عمليتهما في تموز/يوليه ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣ على التوالي. ويسرنا - نظرا للانتقال السلس نسبيا من المحكمتين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية - أن بعض المهام القضائية والإدارية قد انتقلت بالفعل. ونعرب عن تقديرنا في ذلك الصدد. وتأمل الصين أن تضطلع كلتا المحكمتين بعملهما بكفاءة وفقا لقرارات مجلس الأمن. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تعزيز الاتصال والتنسيق مع آلية تصريف الأعمال المتبقية بهدف كفاءة الانتقال السلس لأعمالهما المتبقية.

في رواندا، وقد كانت مأساة ذات مغزى عالمي وأثرت على النهج الذي يتبناه المجتمع الدولي في عمليات حفظ السلام ومنع ارتكاب الفظائع الجماعية وتحقيق العدالة الدولية. ففي الفترة بين نيسان/أبريل ١٩٩٤ وتموز/يوليه ١٩٩٤ - أي خلال ١٠٠ يوم فحسب - قُتل ما يقرب من مليون شخص بأبشع الطرق. غير أن التحول الذي حققته رواندا منذ تلك الأيام المظلمة باهر حقا.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قبل حلول الذكرى السنوية العشرين المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر، وأن نشكر جميع المشاركين في جهود المحكمة على عملهم الرامي إلى ضمان مساءلة كبار المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية في رواندا. ويؤدي عمل المحكمة دورا أساسيا في المساعدة على تحقيق العدالة.

وما يزال إلقاء القبض على المتهمين الفارين التسعة مدعاة للقلق الشديد. ولا يمكن للمحكمة إنهاء عملها قبل تقديم أولئك الأفراد إلى العدالة. ونواصل تشجيع جميع الدول على التعاون الكامل مع المحكمة الخاصة برواندا من أجل ضمان إلقاء القبض على جميع أولئك الفارين وتقديمهم إلى العدالة.

وما تزال مشكلة نقل الأفراد الذين برأهم المحكمة من أروشا أيضا دون حل. ونشكر المحكمة ونثني على جهودها المستمرة بهدف إيجاد حل لتلك المسألة. ونشجع مرة أخرى جميع الأطراف على العمل معا سعيا إلى إيجاد حل مقبول وعلى وجه الاستعجال لتلك المشكلة ما أمكن ذلك.

تعرب المملكة المتحدة عن تقديرها العميق ودعمها للعمل الذي تضطلع به المحكمتان الجنائيتان الدوليتان في التصدي لجرائم العنف الجنسي والجنساني على حد سواء. وقد أعطى وزير خارجية المملكة المتحدة أولوية لإنهاء العنف الجنسي في النزاع. وسيستضيف في ذلك الصدد، مؤتمر القمة العالمي المعني بإنهاء العنف الجنسي في لندن في الفترة من ١٠ إلى

العام براميرتز، والمدعي العام جالو على التقارير التي قدموها إلى المجلس اليوم. وأود أيضا أن أؤكد مجددا على دعم المملكة المتحدة المستمر للعمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به حاليا كلتا المحكمتين بوصفهما هيئتين قضائيتين مستقلتين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا ننوه إلى أن صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ما تزال تتعاون مع المحكمة. ولا يزال التعاون الإقليمي ضروريا لتمكين المحكمة من إنجاز ولايتها وتحقيق العدالة للعديد من ضحايا النزاعات في يوغوسلافيا السابقة. ونرحب بالأبناء التي تشير إلى توقع إصدار الأحكام في محاكمات كاراديتش وملاديتش وهادزيتش في المواعيد المتوقعة. ونشيد بالمحكمة على عملها الرامي إلى تقليل الإبطاء في عملها إلى أدنى حد ممكن.

ونلاحظ أن الشاغل الرئيسي للمدعي العام للمحكمة ما يزال يتمثل مرة أخرى في بطء محاكمة جرائم الحرب أمام المؤسسات الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، وخصوصا في البوسنة والهرسك. وقد أصاب المدعي العام في تقييمه لأن من شأن ذلك الإبطاء أن يشكل خطرا على التقيد بالموعد النهائي المحدد لتنفيذ استراتيجية البوسنة والهرسك الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. وينبغي أن يظل الانتهاء من النظر في تلك القضايا أولوية قصوى. وقد تم تعيين المزيد من الموظفين للمكاتب التابعة للدولة في البوسنة والهرسك ومكاتب المدعين العاملين في الكيانات والمقاطعات بهدف المساعدة على تسريع إجراءاتها. ويتلقى مكتب المدعي العام الدعم من الاتحاد الأوروبي الذي يتبرع بمبلغ ١٥,٥ مليون يورو عبر صك المساعدة قبل الانضمام بغرض بناء القدرات والمساعدة على الحد من التأخير في البت في القضايا المتراكمة. ومن المأمول أن يتم تخفيض تلك القضايا بنسبة ٥٠ في المائة على مدى خمس سنوات.

وإذ أنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن عام ٢٠١٤ يصادف الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية

ومع اقتراب عمل المحكمتين الآن من نهايته، تشيد الولايات المتحدة بجهود الرئيس والمدعي العام لكلتا المحكمتين من أجل إحالة المهام المتبقية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. في الوقت نفسه، نحن ندرك الحاجة إلى المرونة، ونسلم بأن المواعيد الدقيقة لإغلاقهما تتوقف على الانتهاء من المحاكمات والطعون الجارية، وتلك التي ستبدأ قريباً.

وبالانتقال إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نلاحظ مع الشعور بالارتياح أن المحكمة تواصل التركيز على الانتهاء من جميع المحاكمات والطعون، وأنها أصدرت أربعة أحكام استئنافية بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤. ويسرنا أن محاكمة راتكو ملاديتش تمضي قدماً كما كان متوقعاً، وأن الحكم في قضية رادوفان كاراديتش من المتوقع أن يصدر في السنة المقبلة. إن هذين الرجلين متهمان بالتخطيط للإبادة الجماعية في سربرينيتسا، وهي أسوأ جريمة ارتكبت على الأراضي الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. واستكمال محاكمتهم سيساعد على طوي أحد أشد الفصول إبلاماً في تاريخ يوغوسلافيا السابقة. ونحن نحث جميع الحكومات في المنطقة على مواصلة العمل من أجل تحقيق المصالحة، وتجنّب البيانات التي تؤجج التوترات، والاستمرار في تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة في المحاكم المحلية.

وبالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرنا أن المحكمة قد أتمت محاكمتها، وهي تواصل استكمال الطعون. وقد افتُتحت الآلية في أروشا خلال عام ٢٠١٢، وهي تتولى بسلاسة معظم المسؤوليات المتعلقة بالادعاء العام والمسؤوليات القضائية.

وما فتئت الولايات المتحدة تشعر بالقلق، مع ذلك، إزاء أن تسعة مطاردين من جانب المحكمة الدولية لرواندا لا يزالون فارّين. يجب تقديم أولئك القتلة الذين يزعم ارتكابهم

١٣ حزيران/يونيه. ومن المتوقع أن يكون أكبر مؤتمر قمة من نوعه يعقد بشأن هذه المسألة. وسيسعى إلى الحصول على اتفاق الدول على اتخاذ خطوات عملية للقضاء التام على ثقافة الإفلات من العقاب التي تحيط بجرائم العنف الجنسي.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسين ميرون ويونس والمدعين العامين براميرتز وجالو على تقاريرهم، فضلاً عن تفانيهم في تحقيق العدالة العالمية.

إن المناقشة التي جرت مؤخراً بشأن إحالة مجلس الأمن للوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية توضح أن الجهد الحثيث الذي يبذل من أجل مساءلة الذين هم مسؤولون عن ارتكاب فظائع جماعية لم يذهب سدى. فقد أظهر مقدمو الإحاطات الإعلامية الأربعة قيادة بارزة في جهودهم الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. والناس أينما كانوا مدينون لهم.

وتدعم الولايات المتحدة بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ إنشائهما. فقد حاکمت المحكمتان ما يزيد على ٢٠٠ من المدعى عليهم المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، بمن فيهم كبار القادة السياسيين والعسكريين. وكانت المهمة معقدة ولم يسبق لها مثيل، ومع ذلك، أظهرت المحكمتان التزاماً بالتزاهة والحياد والاستقلال. ونحن نرى اليوم، كما يتضح من الأحداث التي تقع في سوريا، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأماكن أخرى أن الفظائع الجماعية لا تزال تشكل تحدياً للمجتمع العالمي. ونرى أيضاً أن السجل الذي توفره محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا يشكل تحدياً للقادة حيال أن الخيارات التي يتخذونها والأوامر التي يصدرونها يمكن أن تؤدي إلى عواقب شخصية خطيرة.

الأرجنتين يجرى تعيينها في أعلى محكمة للعدل على أرضنا. إن أحد أول الأعمال التي قامت بها كان إنشاء منصب للمرأة في تلك المحكمة، بحيث لا تكون الجرائم القائمة على أساس نوع الجنس غير مرئية أو تتمتع بالإفلات من العقاب. لقد جاءت إلى بلدنا ونظامنا القضائي بشيء نثرت بذوره على الصعيد الدولي. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠١، قامت الجمعية العامة بتعيينها قاضية متخصصة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فكانت هناك رائدة من حيث تصنيف أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء بأنها جريمة دولية، حسبما نص على ذلك نظام روما الأساسي في وقت لاحق. وبعد اعتقالها في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٦ على يد الدكتاتورية المدنية - العسكرية، عملت على كفالة عدم نسيان معاناة الضحايا وحقهم في الحقيقة والعدالة وجبر الضرر. أشكركم، سيدي، على السماح لي بأن أشيد بها.

وأود أن أرحب، كما دائماً، بوجود الرئيسين ميرون ويونس والمدعين العامين جالو وبراميرتزر. كما أرحب بحضور القاضي ميرون بصفته رئيساً للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أنوه بقيادة شيلي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

بعد عقدين من العمل، تمر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمرحلة استكمال عملهما، حيث يجب خلاتها، وفقاً لاستراتيجية الإنجاز التي اعتمدها المجلس، أن تكتملا عملهما القضائي حسب المواعيد النهائية المحددة المتفق عليها، وذلك من خلال إحالة القضايا ونقل المحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وتود الأرجنتين أن تنوه بالتقدم الذي تم الإبلاغ عنه في أعمال المحكمتين، والطريقة التي بدأت الآلية العمل بها.

جرائم جماعية إلى المحاكمة، وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء، خاصة تلك الموجودة في المنطقة، على التعاون مع المحكمة بغية إلقاء القبض على هؤلاء الرجال التسعة. وتواصل الولايات المتحدة تقديم مكافآت مالية مقابل معلومات تؤدي إلى القبض عليهم، سواء قامت الآلية بمحاكمة هؤلاء الأفراد، أو تمت محاكمتهم في المحاكم الرواندية. ونحن نعمل على نحو وثيق جداً مع فريق التعقب التابع للمحكمة الدولية لرواندا، والحكومة الرواندية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) من أجل تشكيل فرقة عمل دولية في وقت لاحق من هذا العام، بهدف زيادة التعاون في البحث عن هؤلاء الفارين. كما ندعو الحكومات الإقليمية إلى العمل مع المحكمة في نقل العديد من الأشخاص الذين برّأهم المحكمة أو قضوا مدة عقوبتهم، ولكن عودتهم إلى رواندا تشكل معضلة.

إننا نشعر بالتقدير حيال المساهمات التاريخية التي قدمتها هاتان المحكمتان للعدالة الجنائية الدولية. فقد جلبتا إلى العدالة بعض أشد المجرمين وحشية في تاريخ البشرية. ووضعنا أيضاً سجلاً تاريخياً سيكون متاحاً لعموم الناس، وسيحمي الحقيقة من أولئك الذين ربما يحاولون محاولة إنكارها أو تشويهها في المستقبل. وهما تثبتان أن العالم لا ينسى. فالقادة السياسيون والعسكريون الذين يرتكبون الفظائع اليوم ينبغي أن يتعلموا من هذا الدرس بإمعان.

السيدة رويز سيروتي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):

أود في مستهل بياني أن أتقدم بتحية صادقة ومستحقة للسيدة كارمن أرغيباي، بالنيابة عن بلدي، الأرجنتين، وجميع النساء والرجال الذين يكافحون من أجل القضاء على أي نوع من أنواع العنف المرتكب ضد المرأة في أوقات السلم وفي حالات الصراع. لقد توفيت السيدة أرغيباي في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤. لقد كانت قاضية في المحكمة العليا في بلدي منذ عام ٢٠٠٥. وهي كانت المرأة الأولى في تاريخ الديمقراطية في

أكملت أو أوشكت أن تكمل المحاكمات والاستئنافات كما هو متوقع. وبذلك لا يبقى سوى الاستئناف في قضية بوتاري المقرر إنهاؤها في عام ٢٠١٥.

ونحن نعتبر إلقاء القبض على الفارين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أولوية. وحقيقة بقاء تسعة من المدعى عليهم في المحكمة طلقاء غير مشجعة. ومن بين هؤلاء، لا يزال ثلاثة خاضعين للولاية القضائية للآلية، والآلية مؤهلة لمحكمة هؤلاء الأفراد حالما يُلقى القبض عليهم. لكنَّ القبض على الهاربين، سواء أولئك الخاضعين للولاية القضائية للآلية وأولئك الذين أحيلوا إلى الولاية القضائية لرواندا - سيستدعي تعاون جميع الدول وفقا للالتزامات الواردة في القرار ٩٥٥ (١٩٩٤).

وأود أن أؤكد أهمية أنشطة كلتا المحكمتين في التعاون في مجالات التدريب في مهارات التحقيق والمحاكمة، بما يشمل العنف الجنسي والتمييزي بين الجنسين والجنساني.

وعلى صعيد آلية تصريف الأعمال، تؤكد الأرجنتين أن كلا فرعي أروشا ولاهاي يعملان، وسيكونان قادرين على الأداء الكامل حين تغلق كلتا المحكمتين. ونود أن نُعرب أيضا عن تقديرنا لحكومة ترازيا على دعم الآلية بإبرام اتفاق المقر، الذي دخل حيز النفاذ مؤخرا، فضلا عن التسهيلات المقدمة لبناء المقر. وأود أن أنوّه أيضا بدعم هولندا لفرع لاهاي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم أعمال المحكمتين، ليس في أنشطتهما القضائية فحسب، بل في أنشطتهما المتعلقة بحياة أولئك المتأثرين مباشرة بذلك النظام القضائي. والجانب الهام هو التعويض للضحايا. وإننا نرحب بإنجاز مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة، بقصد النظر في كيفية معالجة مسألة التعويضات لضحايا الإبادة الجماعية الرواندية. وفي هذا الصدد، من المشجع إشراك روابط الضحايا والناجين، والمجتمع المدني والحكومة الرواندية.

في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نلاحظ أن إجراءات المحكمة قد اكتملت بالنسبة إلى ١٤١ شخصا من ١٦١ شخصا متهمين، وأنه لا توجد بعد الآن قضايا بشأن فارين. لقد أحرزت المحكمة تقدما في إنجاز القضايا التسع قيد النظر. بطبيعة الحال سوف يستمر بعضها بعد نهاية عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، من الضروري مراعاة الظروف التي قد تؤثر على أوقات تجهيز تلك القضايا. أحد هذه الظروف هو التحدي الكبير المتمثل في فقدان الموظفين المؤهلين أو صعوبة الاحتفاظ بهم في هذه المرحلة قبل النهائية من إنجاز مهام المحكمة. ونعتقد أنه في حين أن القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) قد حدد مواعيد مثالية لنقل المهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، يمكن للعمل القضائي أن يشكل تحديات في حد ذاته، نظرا لطابع المعقد للقضايا والحالة الانتقالية التي تمرّ بها. لذلك، ومثلما دعمت الأرجنتين تماما الدعوة إلى انتخاب قاض إضافي للمحكمة على وجه السرعة، فهي تدعم تجديد مجلس الأمن لولاية القضاة والمدعي العام في محكمة يوغوسلافيا السابقة.

ومع ذلك، يأمل بلدي أيضا أن يعيد المجلس النظر في التدابير التي سبق أن طالبت المحكمة بها، وأن تنظر الجمعية العامة من ثم في هذه المسألة في اللجنة الخامسة التابعة لها. فعلى سبيل المثال، طالبت المحكمة بإنشاء فريق عامل في الأمم المتحدة لتوفير الفرص التي تسمح باستيعاب موظفي المحكمة، ومنح هؤلاء الموظفين إعانة خاصة للحيلولة دون مغادرتهم المحكمة في تاريخ مبكر، خشية إلغاء وظائفهم.

فيجب تقديم الحلول، ويشجّعنا أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين سينظر في هذه المسألة.

وإننا نقدر أيضا معلومات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها. فقد اختتمت المحكمة عملها الحيوي المتعلق بجميع المتهمين الـ ٩٣، حيث

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على إحاطتهم الإعلامية.

إن جمهورية كوريا تقدّر وتدعم جهود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأنشطة الانتقال السلس إلى الآلية. ونذكر أنه اعتباراً من الآن، عاجلت المحكمة الأولى ١٦١ قضية والثانية ٩٣ قضية. وإننا نشجع الفهم الصحيح لضمان مراعاة الأصول القانونية والإنصاف في الإجراءات القضائية والمحاكمات. لكنّ بعض القضايا استغرقت وقتاً أطول من المتوقع لاثام المدعى عليهم وإصدار الأحكام بحقهم، كما في قضايا ملاديتش وبوتاري. ونودّ أن نؤكد أهمية الإنجاز السريع باقتباس القول القانوني المأثور: "تأخير العدالة إنكار لها".

كما نودّ أن نؤكد أيضاً أهمية الأعمال المتبقية، مثل قضايا الهاربين التسعة، وقضايا تحقير المحكمة والإفادة الكاذبة، وحماية الضحايا وحفظ السجلات. والمساعدة المتبادلة والتعاون الدولي أساسيان لتنفيذ هذه الولايات. وإننا ندعم أيضاً القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، الذي يدعو جميع الدول إلى التعاون مع الآلية في اعتقال الفارين المتبقين ومحاكمتهم.

وفي الانتقال إلى الآلية، نعتقد أن الرؤساء والمسجلين بحاجة إلى التركيز على استدامة الموظفين. فالإرث الغني لهذه الهيئات القضائية الجنائية الدولية يجب الحفاظ عليه من أجل الرخاء. والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية هي رموز للالتزام الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب، والركن الأساسي للمصالحة وستبقى كذلك.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس ميرون والرئيس يونسن والمدعي العام برايمرتز والمدعي العام جالو على إحاطتهم الإعلامية المتبصرة والوفاية.

ومن جهة أخرى، هناك أيضاً أولئك الذين تمّت تبرئتهم ممّا اتُّهموا به، أو الذين قضوا العقوبات الصادرة بحقهم من المحكمة. وإيجاد دولة يُنقل إليها هؤلاء الأشخاص، ويزوّدون بوثائق تتيح لهم التمتع الكامل بالحياة المدنية وممارسة حقوقهم، مهمّة ركزت عليها المحكمة تركيزاً شديداً. ومع أنه تمّ نقل بعض الأشخاص، فقد كان نقل الآخرين في غاية الصعوبة. والأرجنتين تُدرك أهمية أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، الذي ما انفكّ ينظر إلى هذه المسألة لدعم تلك الجهود. ومن المهمّ أيضاً لمجلس الأمن أن يشجّع جميع أعضاء المنظمة على أن تحذو حذوه.

وإذ يُحيي المجتمع الدولي الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد آن له أن يعترف بالتقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب، التي مثلتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بمساهمتهما في فقه القانون الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي، ودور العدالة الجنائية الدولية وأهميتها. ومما لا يمكن إنكاره، إرث كلتا المحكمتين المخصصتين في تأكيد وعي المجتمع الدولي أنه ليس هناك سلام دائم بدون عدالة موطّدة بصورة حاسمة، مع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة - هي المحكمة الجنائية الدولية - التي تشكل اليوم الركيزة الأساسية لنظام العدالة الجنائية الدولية للمجتمع الدولي بأسره. وهذا النظام يستدعي التزام جميع الدول، لا الدول الأطراف فحسب، فضلاً عن الأمم المتحدة.

ختاماً، أود أن أحيي مجدداً القضاة، والمدّعين العامين والموظفين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر كلاً من الرؤساء والمدّعين العامين للمحكمة

السلطات الوطنية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

نرحب بالتقدم الذي أُبلغ عنه صباح هذا اليوم بشأن إنجاز ولايتي المحكمتين، بما في ذلك المشورة التي أسداها الرئيس يونسن ومفادها أن المهمة الهائلة المتمثلة في نقل محفوظات المحكمة الدولية لرواندا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية تسير على المسار الصحيح وستُكتمل مع نهاية هذا العام، وأنه لم يُقدم إلا استئناف واحد في قضية نيراماسوهوكو وآخرون ("بوتاري")، وهي قضية من المحتمل أن تمتد حتى عام ٢٠١٥. وبالمثل، نرحب بالمشورة التي قدمها الرئيس ميرون بشأن حكمين صدرتا عن دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية في وقت سابق من هذا العام، ونلاحظ مشورته إزاء التأخيرات المتوقعة في بعض الاستئنافات الأخرى. ونقدر الدعم الحازم الحالي المقدم للمحكمتين من حكومتي هولندا وتزانيا، ونخطط علماً بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وتزانيا بالنسبة لفرع أروشا التابع لمقر آلية تصريف الأعمال المتبقية التي دخلت لتوها حيز التنفيذ.

أنا نتشاطر مع رواندا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في نقل تسعة أشخاص بُرئت ساحتهم وثلاثة أشخاص تمت إدانتهم وأشخاص أُفرج عنهم وما زالوا يقيمون في منازل آمنة في أروشا. نحن نقدر الجهود المتضافرة التي يبذلها الرئيس ورئيس قلم المحكمة للتواصل مع الدول من أجل تقديم المساعدة. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعاون مع المحكمة في هذا الشأن، ونؤيد مواصلة النظر في الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يدعم على أفضل وجه جهود المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. شأننا شأن الآخرين، نبرز تجديد نداء المجلس للدول الأعضاء المتضمن في القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) من أجل تكثيف التعاون مع آلية تصريف الأعمال المتبقية ومع سلطات رواندا

وأود التنويه بالتزامهم بقضية العدالة الجنائية الدولية. إن قيادتهم الفعّالة للمحكمتين اللتين ناقشهما اليوم تسهم إسهاماً أساسياً في تلك القضية.

إن هذه الجلسة تتيح لنا فرصة في الوقت المناسب لنؤكد مجدداً دعم المجتمع الدولي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وننوه بمساهمتها الحيوية في المساءلة الجنائية الدولية.

وإذ أنشئت المحكمتان رداً على بعض أسوأ الفظائع التي شهدتها المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، فقد كانتا حصيلة اقتناع راسخ لدى المجلس والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، بأنه يجب مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة على أعمالهم، بصرف النظر عن مراتبهم أو مناصبهم.

على مدى السنوات العشرين الماضية، أدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا دوراً تاريخياً في الكفاح ضد الإفلات من العقاب، كما أعترف المجلس بذلك في القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) الذي اعتمد بتوافق الآراء في نيسان/أبريل. إن التقدم الكبير في فقه القانون الذي حققته المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يكتسي أهمية خاصة، بما في ذلك مساهمته في فهم العنف الجنسي في إطار القانون الجنائي الدولي. تسلم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن العنف الجنسي يمكن أن يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وعملاً من أعمال الإبادة الجماعية. لقد كان لذلك أثر دائم على فهم للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح والتصدي له. ونشيد أيضاً بالجهود التي تبذلها كل من المحكمتين لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم الدولية الجسيمة مع

على ارتكاب فظائع جماعية، يجب عليه أن يكون متحدا في رسالته إلى المسؤولين عن ارتكاب تلك الفظائع ومفادها أنه ستنتم مساءلتهم عما فعلوه. الأهم من ذلك، أن المجلس لديه الصلاحية لضمان أن يكون الأمر على ذلك النحو، وعليه أن يرتقى إلى مستوى مسؤوليته عن استخدام تلك الصلاحية.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): ننضم إلى جميع الأعضاء الآخرين في الترحيب ترحيبا حارا في مجلس الأمن هذا الصباح بالقاضي ثيودور ميرون، والقاضي فاغن يونس، والمدعي العام سيرج براميرتر، والمدعي العام حسن بوبكر جالو. نشكرهم جميعا أيضا على إحاطتهم الإعلامية الهامة بالنسبة لنا وعلى تقاريرهم عن أعمال المحكمتين الجنائيتين، وعلى التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز وذلك تماشيا مع القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

لقد استمعنا بعناية لأفكار ورؤى مقدمي الإحاطات الإعلامية، ونرحب بوجه خاص باستعداد الرئيس ميرون للتطرق إلى بعض التأملات الواسعة. في الواقع، من المؤسف أن مجلس الأمن، وهو هيئة غير قضائية من هيئات الأمم المتحدة والذي من دون شك يسن قوانين، لا ينفق وقتا يُذكر على تقييم السوابق القضائية للمحكمتين. ولا نحاول أن نفهم بالتفصيل ما كشفت عنه هاتان المحكمتان خلال عمليتهما، ومن ثم نقرر أفضل طريقة يمكن فيها استخدام اكتشافاتهما في صيغة متفق عليها ومسلم بها ولازمة من أجل إحلال السلام الدائم.

بدلاً من ذلك، نصرف الكثير من الوقت على التفاصيل التقنية والإدارية لعمل المحكمتين، في حين لا ينبغي أن يكون الأمر كذلك. في أواخر العام الماضي، عقد المجلس مناقشة مواضيعية بشأن المحكمتين (S/PV.7073) ووفر لنا قرينة لتحليل عميق يمكن أن يقوم به المجلس، وينبغي له حقا القيام به. إذا أردنا التركيز على المسائل الإدارية، ينبغي أن لا نفعل

للقبض على الفارين التسعة المتبقين والمطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

على الرغم من التقدم المحرز اليوم، من الواضح أن المحاكم سوف يتعين عليها مواصلة العمل إلى ما بعد عام ٢٠١٤، مع وجود بعض القضايا الهامة جداً التي لا تزال معروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن استمرار المجتمع الدولي في الدعم والتعاون، بما في ذلك ضمان توفر الموارد الكافية لدى المحكمتين، أمر أساسي لضمان تمكين المحكمتين من تحقيق الأهداف التي حددها المجلس لهما وضمان إرث دائم لهما.

إن المحكمتين اللتين أنشأهما مجلس الأمن ونحن الآن بصدد مناقشة أعمالهما هنا اليوم قامتتا بدور أساسي في عملية الإنعاش، عقب الأحداث المدمرة التي وقعت في التسعينات من القرن الماضي في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. أن ذلك يدل على أن للمجلس دورا بالغ الأهمية في وضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال ما لديه من سلطة لإحالة حالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن إحياء الذكرى العشرين للإبادة الجماعية في رواندا يجب أن يظل عالقا في أذهاننا، في نظرنا في الأزمات التي تواجهها اليوم وتصدينا لها. إن الأثر المدمر للإبادة الجماعية ينبغي أن يكون تذكيرا مستمرا لنا بالعواقب التي قد نواجهها إذا فشل المجلس في منع ارتكاب الفظائع الجماعية. كما سمعنا هذا الصباح، إذ أن ضمان المساءلة عنصر أساسي في استعادة السلام والاستقرار. لذلك من الواضح أن العدالة والمساءلة يجب أن تؤدي دوراً مركزياً في عمل المجلس.

من المساوي، أن المجلس فشل في الآونة الأخيرة في ممارسة هذه المسؤولية فيما يتعلق بسوريا مما يدل على أننا لا نطبق الدروس الواضحة للتاريخ سواء على نحو ثابت أو على نحو عادل. فعندما تُقدم إلى المجتمع الدولي الأدلة

من العمليات القضائية التي أذن بها مجلس الأمن قبل أكثر من عقدين من الزمن إلى تشكيل أكثر تنظيميا للسرود التاريخية. ماذا نعني بذلك؟ بادئ ذي بدء، يجب إنشاء لجان تاريخية ذات نوايا حسنة. وستعين على تلك اللجان ترسيخ الاستنتاجات التي توصلت إليها المحكمتان، وهي استنتاجات مستمدة من الأحكام التي صدرت في سرود تاريخية واسعة. تلك السرود يجب نظمتها في حوارزميات دقيقة تستهدف محاسبة الجاني ومجتمعه أو مجتمعا الأوسع، حيثما ينطبق ذلك.

ما لم يرق الأفراد الذين ارتكبوا الكثير من الإثم، وكذلك مجتمعاتهم المحلية التي دعمتهم، بتسجيل شعورهم بالندم الحقيقي في سجل الندم، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم - إن السلام المؤقت قد يدوم عقوداً، أجل، ولكن لا يمكن إحلال السلام الدائم. لقد انفتح باب تسديد الحسابات على مصراعيه أمام العطف الإنساني الذي يمكن أن تبدأ منه المصالحة الدائمة. وكل هذا لا بد من إدماجه في المناهج الوطنية للبلدان المعنية، وهي مناهج يجب أن تعاد هيكلتها هي نفسها بشكل كامل لكي تعكس الحقيقة بأفضل صورة تمكنها وتمكننا من تقييمها. ونأمل أن يزداد تركيز المجلس في المستقبل على هذه الأنواع من المسائل بدلا من تفاصيل استراتيجيتي الإنجاز المحاكمات اللتين تتبعهما المحكمتان الجنائيتان الدوليتان.

إضافة إلى ذلك، بدأت بياني بالقول إننا ينبغي ألا نناقش سوى أكثر التحديات العاجلة. ونحن نتفق مع الآخرين الذين قالوا إن تلك التحديات تتمثل، في حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في إيجاد الحلول الدائمة لمسألة نقل الشهود إلى أماكن أخرى وفي كفالة إحراز تقدم في قضايا الفئة الثانية في البوسنة والهرسك، وفي إيجاد ديار مأمونة ودائمة لمن برئت ساحتهم، في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والتصدي لتلك التحديات ليس من العلوم التي يصعب فهمها،

ذلك إلا عندما تكون هناك تحديات كبيرة. سوف أتطرق إلى تلك في غضون برهة .

الأهم من ذلك، علينا أن نركز على الكيفية التي يمكن بها تطوير عمل المحكمتين لكي نضمن بأن النتائج التي تخلص إليها المحكمتان تعبر عن آراء المجتمعات المحلية المعنية. ونذكر، بالطبع، أن الجرائم ارتكبتها بالفعل أفراد من جميع الأعراق، ولكننا نفهم أيضا أنه في حالتين من الحالات العامة المشمولة بعمل المحكمتين، الاختلال الهائل من حيث الحجم الشامل وتوازن الجرائم التي ارتكبت، لا يوجد معادلات أخلاقية في هذا الصدد.

لئن كان صحيحاً أن آلية تصريف الأعمال المتبقية، والإحالات والملاحقات القضائية الوطنية اللاحقة سوف تواصل العمل المنجز قضائياً، وأنه سيكون من المرجح في السنوات المقبلة زيادة في التوعية التي تقوم بها الأمم المتحدة بناء على البرامج الحالية، والسوابق القضائية وإجلاء الحقيقة، لا يزال يتعين أن تُدرج بمزيد من التأني في هيكل المجتمعات المعنية. إن الإنكارات الصادرة عن مجموعة عرقية معينة أو أخرى للأفعال الشائنة التي أضرت بمجموعة إثنية، وهي أفعال لا يزال من الممكن اكتشافها من حيث الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، هي إنكارات لا يوجد لها أساس ترتكز عليه، خاصة في ضوء الأدلة الدامغة التي تشدد على ذلك. وبالطبع، في حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا يزال يتعين الانتهاء من محاكمات شيشيلي وكرادزيتش، وملاذيتش وهادزيتش، وسوف تكون إلى حد كبير جزءاً من جوهر عمل المحكمة. لذلك ننتظر الانتهاء من المحاكمات. أما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فننضم إلى الآخرين في الحض على إلقاء القبض على الفارين التسعة المتبقين.

حتى قبل أن نفرغ من جميع الإجراءات الجنائية المعلقة، إذا أردنا تحقيق السلام الدائم في كل المجتمعات المعنية المشمولة بعمل المحكمتين، لا بد لنا من العمل على الانتقال السلس

وليبيا إلى تقويض تلك الآمال أو تفسيرها بأنها اعتراف بحالة الضعف من جانب المجتمع الدولي، بل ينبغي بدلا من ذلك أن ينظر إليها باعتبارها إشارة إلى أن علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نتحد من أجل إيجاد سبل أكثر فعالية لمكافحة هذا الإفلات من العقاب.

وتواجه أفريقيا، حيث ترتكب أسوأ هذه الفظائع اليوم، مهمة هائلة إذا أريد لها أن تتمتع بفوائد السلام والأمن التي بدونها سيكون من المستحيل التغلب على تخلف النمو في القارة. وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين على أفريقيا أن تتمكن من إظهار انه لن يفلت مرتكب أي جريمة في أرضها من العقاب بتوليها ملكية المثل الأعلى للعدالة، لا سيما من أجل الأجيال المكرسة لشيطان الحرب. ولكنه ثمن يتعين دفعه من أجل تحقيق العدالة، وينبغي ألا يكون مبررا للتخلي عنها. فالمحكمة الخاصة لسيراليون، التي أنشئت في عام ٢٠٠٢ وكان يزعم بقاؤها لفترة ثلاثة أعوام، لم تنجز حقا مهمتها حتى عام ٢٠١٣، بعد فترة طويلة من المدة المتوخاة لها أصلا، وتجاوزت الميزانية الأولية المخصصة بأربعة أضعاف.

وفي حين تقترب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من نهاية ولايتها، فإن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من الناحية الأخرى، لن تتمكن من إغلاق أبوابها وفقا للجدول الزمني المقرر لها بسبب الأحكام العديدة وعمليات إلقاء القبض التي لا تزال مستمرة، وبعضها لن يحسم حتى عام ٢٠١٥ أو ٢٠١٧. ومن الواضح أن ذلك انتكاس للاستراتيجية الثابتة لإنجاز المحاكمات. ويفسر معظم حالات التأخير هذه كون بعض الجناة الرئيسيين لم يعتقلوا حتى عام ٢٠١١ ومدى تعقيد بعض القضايا.

والى جانب هذه الصعوبات، حققت بعض الإجازات منذ التقرير الأخير المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/363)، في نظر الدعاوى وفي تنفيذ استراتيجية إنجاز المحاكمات على السواء. وأصدرت أحكام وجررت اعتقالات

وبالإمكان حلها؛ فتلك بكل بساطة مسألة تتعلق باستمرار أو توسيع تقاسم الأعباء وتوفر الإرادة.

كما ندرك إدراكا تاما المعاناة التي تواجهها المحكمتان الدوليتان يوميا إذ يعملان على الاضطلاع بولايتيهما في حين لا تزالان بحاجة إلى مجموعة من المهنيين المهرة ذوي المهمة العالية في صميم عمليتهما. وناشد قيادة الأمم المتحدة التفكير بشكل خلاق في كيفية استبقاء هؤلاء الموظفين في لاهاي ريثما يجري التعامل مع جميع القرارات المتبقية. ولا يمكن أن يكون حل تلك المسائل خارج نطاق قدرتنا.

وأخيرا، نهنئ جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة على إنجازهم المتميزة ومواصلة الأعمال الاستثنائية التي تقوم بها المحكمتان الدوليتان والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

السيد علي التوم (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيسين ميرون ويونسس والمدعين العامين براميرتز وجالو على الإحاطات الإعلامية التي قدموها للمجلس، وأنشاطر المتكلمين السابقين الإشادة بأعمال المحاكم المخصصة، التي يشكل إنشاؤها معلما هاما في العلاقات الدولية مهد السبيل لعهد جديد في العدالة الجنائية الدولية للمعاقبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية حيث قدمت المحكمتان الجنائيتان الاسهام في الاجتهاد القضائي الدولي.

وحظي ضحايا التطهير العرقي والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الخطيرة بأكبر دعم من المحكمتين، مهما كان عدد القضايا محدودا. واليوم تضاهي آمال المجتمع الدولي في تحقيق العدالة الجرائم المرتكبة في جميع أرجاء العالم، لا سيما الجرائم المرتكبة بحق السكان المدنيين. وينبغي ألا يؤدي الإفلات من العقاب الذي يتمتع به في الوقت الحالي مرتكبو الجرائم في جنوب السودان وسوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال

الدولي قاطبة حتى لا تتاح الفرصة لالتماس اللجوء في أي مكان لأي شخص يشبهه في ارتكابه الإبادة الجماعية.

إن أنشطة زيادة وعي ومعلومات الجمهور عن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين والقانون الجنائي الدولي تتسم بأهمية كبيرة لضمان إبقاء الذاكرة حية وبالقدر نفسه لإقامة العدل للضحايا، ولكن انعدام التمويل يهدد بوضع العراقيل في طريق المحافظة على هذه المكاسب.

وتوجد صعوبات عديدة في الطريق نحو استكمال مهمة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولكن ينبغي ألا تؤدي إطلاقاً إلى تقويض الآمال التي بعثتها العدالة الدولية والدور الذي يمكن أن تضطلع به في صون السلام والأمن الدوليين. ومن الناحية الأخرى، فإن القضية الوحيدة قيد نظر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الوقت الحالي لن تستكمل حتى عام ٢٠١٥. ولذلك على المحكمة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لاستكمال أعمالها في الموعد المحدد، مع أخذ ملاحظات الحكومة الرواندية بعين الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

وأود بدوري أن أشكر الرؤساء والمدعين العامين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على مشاركتهم وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

وللأسف، فإن الاطلاع على التقارير الدورية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يؤكد مرة أخرى على عدم إحراز تقدم في نهج المحكمتين نحو أنشطتهما وفي استكمال ونقل مهامهما الثانوية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي بداية العام، أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكام استئناف في قضيتي دورديفيتش وشاينوفيتش.

جديدة. ويجري نقل المحفوظات. وتحسنت العلاقات الخارجية بفضل جهود تعزيز الانفتاح. وأسفرت فعالية استخدام الموظفين وأنشطة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين ومتابعة القضايا في المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف على السواء عن تحقيق مكاسب من حيث الوقت والإمكانات.

وفضلاً عن ذلك، مضت بصورة سلسلة إحالة القضايا والمهام إلى الولايات القضائية الوطنية، وتعاونت الولايات القضائية الوطنية لبلدان يوغوسلافيا السابقة بشكل جيد مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في محاكمة الأشخاص المتهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا، في ما عدا بعض القضايا مثل التي في البوسنة والهرسك. ولا تزال تلك الولايات القضائية تستفيد من دعم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا سيما في تعزيز قدراتها للمحاكمة على الجرائم الدولية. ومع ذلك، لا تزال هناك عدة أسئلة معلقة، ومن أهمها حالات التأخير في الوفاء بالموعد النهائي لاستراتيجية إنجاز المحاكمات. وفضلاً عن ذلك، فإن مسائل حماية الشهود وتقديم

المساعدة للضحايا لا تزال مصدراً رئيسياً للقلق. ولم يتمكن الأشخاص الذين برئت ساحتهم أو قضوا فترة عقوبتهم على الإبادة الجماعية في رواندا من إيجاد بلدان راغبة في استضافتهم، ومن الأهمية بمكان أن نتوصل إلى حل مناسب لتلك المشاكل المستمرة. ومن دواعي الأسف العميق أن الأشخاص التسعة المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يزالون فارين بالرغم من جهود البحث التي بذلتها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحكمة نفسها. وتؤكد هذه الحالة على مدى ضعف التعاون الذي تقدمه الدول، وهي حقيقة أبرزها معظم المتكلمين اليوم، لا سيما في منطقتي البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي، حيث تركز البحث عن الفارين. وينبغي أن يحظى البحث عن الفارين الرئيسيين الثلاثة باهتمام خاص من الأمم المتحدة والمجتمع

نهاية هذا العام. ويبدو أن إدارة المحكمة تفهم ذلك. ونحذر من المحاولات الرامية إلى إطالة أمد عمل المحكمة بإبقاء ما تسمى القضايا التقنية على جدول الدعاوى المعروضة عليها، وهي القضايا التي تتعلق بإهانة المحكمة أو الإدلاء بشهادة زور في القضايا التي أحيلت بالفعل إلى الآلية. وعملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، ينبغي أيضا إحالة هذه القضايا إلى آلية تصريف الأعمال على وجه السرعة. وليست هناك حاجة إلى استصدار قرار جديد لمجلس الأمن لهذا الغرض. ونؤكد مرة أخرى أننا ما زلنا ملتزمين بالامتنثال الصارم للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، ولسنا مستعدين لإخضاعه للمزيد من النقاش أيا كانت الذريعة. ونشير إلى أن العمل المتعلق بنقل المحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية ينبغي أن يكون قد بدأ بالفعل ويجري على قدم وساق. وليس ثمة من يمنع المحكمة من البدء في تنفيذ خطة التصفية، وهو أمر لا يتوقف على الانتهاء من قضية بوتاري.

وأصبح من الواضح جدا، فيما نقرب من اللحظة الفاصلة بالنسبة للمحكمتين في نهاية عام ٢٠١٤، أن محاولات إيجاد ذرائع لاستمرار عملهما من شأنها أن تشوه الأجواء المحيطة بالمناقشات المقررة في كانون الأول/ديسمبر. واستمرار أنشطة المحكمتين لما بعد عام ٢٠١٤ سيتطلب نظر خبراء خارجيين مستقلين في الحالة الراهنة الحقيقية في المحكمتين من أجل تقديم توصيات محددة لمعالجة هذا الوضع. ونواصل القيام بالعمل ذي الصلة من أجل تحقيق هذه الغاية بالتعاون مع زملائنا في اللجنة الخامسة. ونأمل أن تتمكن بحلول نهاية السنة من تفادي حدوث أي تعقيدات مفرطة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ

ذي بدء، أود أن أرحب برئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا،

وقد صدرت لوائح الاتهام على خلفية أحكام البراءة التي صدرت مؤخرا في قضية بيريشيتش المماثلة إلى حد بعيد.

ونرى أنه قد نشأت مشاكل ذات تأثير كبير على العدالة الجنائية الدولية، وهي تشمل على وجه الخصوص اليقين القانوني وتطبيق معيار واحد للعدالة للجميع. واتباع نهج كهذا حيال النشاط القضائي لا يعزز إرث محكمة يوغوسلافيا السابقة. فهناك إرجاء مستمر للجلسات في قضايا ستانيشيتش وجوبليانين وشيشيلي. وندرك أن الحالة الراهنة ترتبت على رد القاضي هاروف. غير أننا ندرك أيضا أن الوقت قد حان للتغلب على آثار هذه المشكلة. ولا نود أن نرى تحيته تتحول إلى ذريعة طويلة الأجل لإطالة أمد عمل محكمة يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، أشير إلى انتخاب قاض إضافي في المحكمة مؤخرا. ووفقا لتقرير المحكمة، فإن القاضي ينظر في قضية واحدة فقط، على الرغم من أنه كان من المقرر إسناد عبء عمل أثقل إليه. ويثور هنا سؤال: هل كان من الضروري حقا إضافة قاض لتعزيز هيئة المحكمة وزيادة فعاليتها؟

وبخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد ولى زمان كانت فيه هذه الهيئة نموذجاً للانتهاج السريع من ولايتها. ومن دواعي الأسف أن الجهود الرامية إلى تقصير الأطر الزمنية للنظر في القضية بوتاري لم تؤت ثمارها. وإزاء تلك الخلفية، نأمل عن حق ألا تكون هناك أعذار جديدة لإطالة أمد الأنشطة التي تضطلع بها محكمة رواندا. ونحن ندرك خطورة مسألة إعادة توطين الأفراد الذين تصدر أحكام ببراءتهم في القضايا المعروضة على المحكمة، وذلك بالنسبة لدول شرق أفريقيا في المقام الأول. ويمثل ذلك مشكلة إنسانية. ونؤيد الجهود التي تبذلها إدارة المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية في هذا الصدد، وندعوها مرة أخرى إلى مواصلة عملها بغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية.

وينبغي نقل مهمة إعادة توطين الأفراد الذين برأهم المحكمة في بلدان آمنة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية بحلول

بشكل خاص على إسهامها في الاجتهاد القضائي الدولي بشأن العنف الجنسي، كما ذكر المدعي العام براميرتز اليوم. فقبل إنشاء محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا، كان العنف الجنسي مسألة مهمشة في القانون الدولي. وأرست محكمة يوغوسلافيا السابقة سوابق قضائية لمحاكمة المتهمين في قضايا الاعتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب وعملا من أعمال التعذيب.

وقامت محكمة يوغوسلافيا السابقة بدور هام في إنشاء شبكة قضائية للتعامل مع قضايا جرائم الحرب في الدول التي انبثقت عن يوغوسلافيا السابقة. وكانت أداة بالغة الأهمية لمكافحة ثقافة الإفلات من العقاب، حيث وضعت معايير عالية للمسؤولية عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية. ولم يساعد ذلك المحاكم الوطنية في تحسين نوعية المحاكمات في جرائم الحرب فحسب، ولكنه أدى أيضا إلى زيادة عامة في مستوى الوعي القانوني وتحسين نوعية النظام القضائي.

وأخيرا، وليس أخرا، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا منشأة بموجب القرار ٨٧٧ (١٩٩٣) الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على سبيل التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والنطاق الرهيب للفظائع والمعاناة البشرية. وقد أنشئت المحكمة لأن ذلك كان الإجراء الصحيح وكانت هناك إرادة سياسية كافية لدى المجتمع الدولي.

هل يمكننا أن نقول اليوم إن الإرادة نفسها موجودة في عام ٢٠١٤ فيما نتعامل مع جرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية في أجزاء أخرى من العالم؟

وقد ناصرت كرواتيا إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا من البداية. وأيدنا بقوة المقصد الرئيسي للمحكمة - محاكمة ومعاقبة الأفراد المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم

القاضيين ميرون ويونس، وكذلك بالمدعين العامين براميرتز وجالو، وأن أثني على عملهم الهام.

ونعرب عن تقديرنا لإحاطتهم الإعلامية وتقريرهم الشاملة (S/2014/343 و S/2014/350 و S/2014/351) عن عمل المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

حظيت محكمة يوغوسلافيا السابقة، منذ إنشائها قبل ٢١ سنة، بقدر كبير من الثناء لما حققته من إنجازات لافتة، كما تعرضت للانتقاد أكثر من مرة، بشكل مبرر أو غير مبرر، بل أن وجودها نفسه تعرض للتشكيك في بعض الأحيان. ولذلك، يمكن القول بأن الإرث الهام للمحكمة ما زال يخضع للتحقيق وليس خاليا من العيوب تماما. ومع ذلك، ينبغي ألا يشوه ذلك بأي شكل من الأشكال السجل التاريخي للمحكمة، بل ينبغي أن يكون بمثابة درس مستفاد هام لصالح العدالة الجنائية الدولية.

وكروواتيا من بين الدول التي تعرب من آن لآخر عن انتقادها للمحكمة. ومع ذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن المحكمة تقوم بدور تاريخي هام في المنطقة وما وراءها، ونحن نشيد بعملها.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المسائل التالية:

لقد كان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إنجازا كبيرا في تطوير القانون الجنائي الدولي. وحققت المحكمة تقدما قيما خلال العقدين الماضيين في تحسين الإجراءات الجنائية الدولية وفي تضييق ثغرة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية. وكانت تجارب هذه المحكمة ومحكمة رواندا نقطة البداية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تؤيد كرواتيا عملها بقوة.

وممارسة محكمة يوغوسلافيا السابقة ذات أهمية لتفسير القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة أندليتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بالرئيسين والمدعين العامين للمحكمتين وللآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. كما أود أن أشكرهم على الإحاطات الإعلامية الشاملة التي قدموها بخصوص أنشطة المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وأود أن أشدد على الإسهام الكبير لجميع موظفي المحكمتين والثناء على الجهود التي بذلوها من أجل تحقيق هذا العمل الناجح وإنجاز ولايتي المحكمتين.

لقد رحبت البوسنة والهرسك بإنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ودعمت عملها منذ البداية. ورفعنا باستمرار مستوى تعاوننا مع المحكمة، بما في ذلك مكتب المدعي العام، وسواصل القيام بذلك. ونأمل أن يستمر التعاون الجيد مع مكتب المدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية، كذلك. ومن المهم للغاية بالنسبة للمحكمة الانتهاء من استراتيجيتها الخاصة بالإنجاز والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الآلية قادرة على القيام بجميع الإجراءات الإدارية والقضائية اللازمة. ونرحب بالقرار الذي ينص على ضرورة أن يكون موظفو الآلية من ٤٦ دولة، بما في ذلك البوسنة والهرسك.

ومن أجل ضمان محاكمة جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب في محاكم البوسنة والهرسك، نواصل تعزيز نظام العدالة على مستوى الدولة والمستوى المحلي. وفي عام ٢٠١٣، قدمت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ٨٠ مقترحا لنقل الإجراءات إلى مكاتب المدعين العامين للكيانات ومحاكمها. وخلال نفس العام، جرت إحالة ٦٧ قضية حرب من الكيانات ومقاطعة برتشكو إلى المحكمة الدستورية. ويجري حاليا تقييم ٩١ قضية بسبب تعقيد جرائم الحرب. وفي ٤ شباط/فبراير، كان

الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن إنصاف ضحايا هذه الجرائم. وأيدت كرواتيا أيضا زيادة المهام العالمية للمحكمة والتي ترمي إلى استعادة وصون السلام والاستقرار في المنطقة فضلا عن تعزيز العدالة.

وكنا نعتقد آنذاك، كما نعتقد اليوم، أن من المهم للغاية وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن أخطر جرائم الحرب، أيا كان مكان ارتكابها. وبسبب تجربتنا الصعبة على وجه التحديد، نعتقد أنه ينبغي ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم، بموجب القانون الدولي، والتي أصبحت تُرتكب الآن في الصراعات الجارية، ولا سيما في سوريا. ولذلك، أيدنا المبادرة الخاصة بإحالة هذا الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب على المرء أن يضع في اعتباره دائما أن المحكمة أتاحت للضحايا فرصة لإسماع صوتهم والاعتراف بمعاناتهم واحترامها والتخفيف منها. وللأسف، فإن إنشاء المحكمة لم يوقف أو يمنع وقوع جرائم حرب في المستقبل، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سربرينيتشا، والتي كانت أسوأ مذبحه تقع على الأراضي الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. لكن ونظرا لوجود المحكمة، قُدم بعض المسؤولين عن ارتكاب جرائم إلى العدالة. ويجري الإصغاء لأصوات الضحايا وتدوين السجلات التاريخية. وليس هذا بالإنجاز البسيط.

في الختام، ترحب كرواتيا بالنتائج التي حققتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى الآن، وخاصة حقيقة أن جميع الذين وجهت لهم المحكمة اتهامات قد اعتقلوا ونقلوا إلى حجزها. ومع ذلك، فإن عمل المحكمة لم ينته بعد. حيث أن بعض الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن المجازر والوفيات والمعاناة لا يزالون ينتظرون أن تصدر في حقهم أحكام. ونأمل أن يحدث ذلك قريبا. أخيرا، أود أن أكرر دعمنا الذي لا شك فيه لعمل المحكمتين.

ومن أجل الحفاظ على سجلات ومحفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا وضمان إمكانية الوصول إليها في المستقبل، اقترحنا إنشاء مركز معلومات في البوسنة والهرسك. ومن شأن ذلك أن يكون له أهمية رمزية جدا تفيد أجيال المستقبل وسيكون بمثابة تذكير دائم بضرورة عدم تكرار ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أبدا. وتتيح تكنولوجيا المعلومات اليوم ألا يكون ثمة فرق بين المقر الرئيسي وفروع مركز المعلومات. ونرحب باهتمام كرواتيا وصربيا بهذا المشروع. ونود أن نشجع باقي البلدان في المنطقة وخارجها على المشاركة في دعم المشروع. فإرث المحكمة لا يخص البلدان المعنية وحدها، بل البشرية جمعاء بوصفه تذكيرا وشهادة عن إنجاز العدالة. ونعتقد أن هذه المسألة تستحق المزيد من الدراسة بروح التعاون الإقليمي وشمولية الأمم المتحدة.

إن البوسنة والهرسك تواصل تعزيز التعاون الإقليمي، وجرى ذلك مؤخرا بالتوقيع على بروتوكول التعاون في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية مع الجبل الأسود في ٢٦ نيسان/أبريل. وجاء ذلك عقب التوقيع على بروتوكولين بشأن تبادل الأدلة والمعلومات المتعلقة بجرائم الحرب، والذي جرى إبرامهما بين مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام لصربيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ومكتب المدعي العام لكرواتيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويحدد البروتوكول القنوات التي يجري من خلالها إجراء أي تحقيقات بشأن مواطني البلدان الأخرى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب برئيسي ومدعي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، واثان منهم أيضا مسؤولان في الآلية الدولية لتصرف الأعمال

مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ينظر في ما مجموعه ٣٥٢ قضية من بين قضايا جرائم الحرب الأكثر تعقيدا ضد ٣٣٠٩ أشخاص. ويقدر مكتب المدعي العام أنه سيجري النظر والبث في قضايا جرائم الحرب الأكثر تعقيدا بحلول عام ٢٠١٨.

اعتمدت البوسنة والهرسك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة جرائم الحرب في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والتي أعقبها إنشاء هيئة رصد لتنفيذها في عام ٢٠٠٩. وقد نُفذت أغلبية أهداف الاستراتيجية كليا أو جزئيا ولكن مع تأخير في المواعيد. وتشارك مؤسسات الدولة على جميع المستويات في تنفيذ الاستراتيجية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ أهداف الاستراتيجية.

وقد ساهمت كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تصنيف الاعتداء الجنسي باعتباره جريمة ضد الإنسانية. ونتيجة لذلك، أصبح الاعتداء الجنسي جزءا لا يتجزأ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقدمت القاضيات والنساء في المناصب العليا في مكتب المدعي العام إسهامات كبيرة في الملاحقة القضائية الفعالة لقضايا العنف الجنسي المرتكب ضد النساء. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالقرار الذي ينص على ضرورة أن يكون ٥٦ في المائة من الموظفين الفنيين في الآلية و ٥٣ في المائة من مجموع موظفيها من النساء. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالمساعدة التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي رعت برنامجا يتعلق بملاحقة جرائم العنف الجنسي.

وتشكل مبادرات المحكمتين المتعلقة بدعم جمعيات الضحايا والتواصل معها، على غرار ما حصل خلال المؤتمر الذي عقد في سرايفو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، خطوات في الاتجاه الصحيح لأن الضحايا وأسرههم قد انتظروا بما فيه الكفاية. وفي بعض الحالات، لا يزالون ينتظرون فرصة للانتصاف وطي صفحة ما جرى لهم.

تبادل حوالي ٨٢ معلومة ودليل جديد في قضايا جرائم الحرب في المنطقة، وهو أعلى معدل تقدم محرز يتم تسجيله في التعاون الإقليمي حتى الآن. ويقوم التعاون على بروتوكولات التعاون الثنائي بين مكاتب الادعاء في صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا، على النحو المبين في التقارير.

أود أن أتوه بشكل خاص بالتعاون مع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، الأمر الذي أسفر عن إصدار ست لوائح اتهام جديدة. والتعاون جارٍ في تبادل البيانات والمعلومات والأدلة في ٣٨ قضية من قضايا جرائم الحرب وسائر الجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي، من خلال موظفي الاتصال في مكاتب الادعاء. وبالمثل، فإن التعاون مع مكتب المدعي العام في كرواتيا قد تم توثيقه وينبغي أن يفضي إلى تحديد لوائح اتهام جديدة. ونحن مقتنعون بأن الإجراءات القضائية الجديدة بشأن جرائم الحرب ستحقق العدالة لعدد كبير من الضحايا.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن محاكمة جرائم الحرب داخل نطاق الولاية الوطنية هي أمر بالغ الأهمية. في صربيا، ازداد عدد القضايا التي تنظر فيها المحاكم المحلية ازديادا كبيرا خلال الفترة الماضية. إن المساعدة المقدمة إلى السلطات القضائية الوطنية من مكتب المدعي العام من أجل تعزيز القدرات الوطنية تكتسي أهمية بالغة. وينبغي الإشارة بوجه خاص في هذا السياق إلى مشروع التدريب التابع للاتحاد الأوروبي والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث يُدرب المدعون العامون الوطنيون والفنيون الشباب من يوغوسلافيا السابقة.

وكما ذكرت في مناقشة مجلس الأمن السابقة قبل ستة أشهر (انظر S/PV.7073)، ومع مراعاة أن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وكون أن ٢٠ سنة قد انقضت منذ إنشائها، فإن بلدي يولي أهمية كبيرة للمبادرة الداعية إلى السماح بأن يقضي الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة في لاهاي احكامهم في الدول التي

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأشكرهم على التقريرين (S/2014/350، المرفق، و S/2014/313، المرفق) واللذين درسناهما باهتمام كبير.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للاعتراف باستمرار مستوى التعاون الرفيع المستوى من جانب جمهورية صربيا مع المحكمة ايوغوسلافيا السابقة، والذي أشار إليه الرئيس والمدعي العام في تقريريهما. ويشهد جزئيا على ذلك حقيقة عدم تبقي أي هارب مطلوب والاستجابة لمعظم طلبات المساعدة البالغ عددها ٣٥٠٠ طلب، والواردة من مكتب المدعي العام أو محامي الدفاع من أجل الاطلاع على الوثائق والمحفوظات والاتصال بالشهود، عدا تلك التي وردت مؤخرا والتي لا تزال معلقة.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن التزام الحكومة الجديدة لصربيا بمواصلة هذا التعاون الناجح مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا ومع الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية. إننا نأمل أن يتم الانتهاء من الإجراءات المتبقية كما هو مخطط لها، ولا سيما بالنظر إلى المدة والمشاكل المرتبطة بالبت في بعض القضايا وطول احتجاز بعض المتهمين والتأخير في إصدار أحكام الاستئناف في قضايا عدد من الأشخاص المحكوم عليهم.

صربيا عاقدة العزم على الإسهام في تحقيق السلام والمصالحة الإقليمية استنادا إلى الإيمان الراسخ بأنه، تحقيقا لهذه الغاية، يكتسي السعي إلى العدالة والإنصاف واحترامهما أهمية بالغة. وفي ذلك الصدد، نحن نعتبر أن التعاون الإقليمي أمر في غاية الأهمية ويجب أن يظل من الأولويات.

وبالتالي، نود أن نشير إلى أن التقدم الذي أحرزته صربيا خلال العام الماضي في مجال التعاون الإقليمي في محاكمة جرائم الحرب تم تسليط الضوء عليه في التقرير المرحلي عن صربيا الصادر عن المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٣. وعموما، تم

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد استعداد صربيا لتناول مسألة محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة واهتمامها في ذلك. وأبلغنا مجلس الأمن بموقفنا الرسمي بشأن هذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبلدي على استعداد للمشاركة بنشاط في جميع المناقشات المقبلة، وفي مواصلة التعاون مع الفريق العامل غير الرسمي بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بشأن هذه المسألة. كذلك، وكما كان الحال في الماضي، فإن صربيا على استعداد للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن ارتياح بلدي بشأن التقدم المحرز في إنشاء القدرة التشغيلية لفرع لاهاي لآلية تصريف الأعمال الدولية المتبقية خلال العام الماضي. والنجاح في بدء العمل يكتسي بأهمية رئيسية في تنفيذ مهمة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا لولايتها، ولا سيما في تمكين السلطة القضائية الوطنية من مواصلة العمل في سياق الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب. وللنظام القضائي الدولي دور رئيسي في هذه العملية ومن واجبه الإسهام من خلال الاحترام الكامل للمعايير الدولية وحقوق الإنسان والحق في المحاكمة العادلة والدفاع. أود أن أشير، مرة أخرى، إلى أن صربيا ملتزمة بالسلام والاستقرار والمصالحة على الصعيد الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.

نشأت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. في هذا السياق، أود أن أذكر بأنه، منذ عام ٢٠٠٩، طلبت صربيا التوقيع على هذا الاتفاق مع المحكمة الدولية ليوغوسلافية السابقة، وتسعى بنشاط إلى تعزيز المبادرة على الدوام. وخاطب موظفوها الأمم المتحدة والمحكمة الدولية ليوغوسلافية السابقة في عدد من المناسبات ومع ذلك، ومن دواعي الأسف، لم يجرز أي تقدم لكون هذه المسألة لا تزال محكومة بتوصية الأمين العام إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٣، التي تنص على أنه ينبغي تنفيذ الأحكام خارج إقليم يوغوسلافيا السابقة.

وبدون الحكم مسبقا على توصية من الأمين العام، ومع الأخذ في الاعتبار البيان الذي أدلى به الرئيس ميرون في تقريره الذي مفاده أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية تعمل بنشاط من أجل ضمان التوصل إلى المزيد من الاتفاقات من أجل تعزيز قدرتها على إنفاذ القوانين، وترحب بالتعاون من الدول في هذا الصدد، ستغدو صربيا ممتنة لتوفر فرصة التوقيع على مثل هذا الاتفاق.

أود أن أكرر القول أن نتائج التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافية السابقة على مر السنين يشير إلى أن بلدي يأخذ هذه المسألة على محمل الجد وأنه على استعداد للقبول بإشراف دولي على إنفاذ الأحكام، وتقديم جميع ما يلزم من ضمانات. أود أيضا أن أذكر بأن جمهورية صربيا قد وقعت، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اتفاقا بشأن إنفاذ الأحكام الجنائية مع المحكمة الجنائية الدولية. وبموجب الاتفاق، قد يقضي الأشخاص الذين إدينوا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية فترة عقوبتهم في صربيا. لقد كان بلدي أول بلد في جنوب شرق أوروبا يوقع مثل هذا الاتفاق، إذ لم يسبقنا في ذلك سوى بلجيكا والدانمارك وفنلندا والمملكة المتحدة والنمسا.